

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٦٥

الخميس، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارسون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبر مارتنس
	تشاد	السيد مانغارال
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فيتزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136).





1501842 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): سأوافي المجلس اليوم بصورة موجزة بأحدث المعلومات عن التطورات المتصلة بالنزاع في شرق أوكرانيا، فضلا عن زيارتي إلى البلد مؤخرا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في سياق مواصلة المساعي الحميدة للأمين العام.

وأود أن أبدأ بالإعراب بصورة واضحة عن شعورنا بالقلق العميق. فبعد مضي أسابيع من الهدوء النسبي، يجتمع المجلس اليوم في خضم أسوأ الأعمال العدائية التي تشهدها منطقة شرق أوكرانيا منذ وقف إطلاق النار والاتفاق على بروتوكول مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر. وسرعان ما طغى تجدد القتال وتعميق المأزق السياسي على المؤشرات المشجعة على إحراز التقدم، مثل تبادل المئات من السجناء. ولا تستطيع أوكرانيا، فضلا عن جيرانها والمنطقة على نطاق أوسع، تحمّل الوضع الراهن الذي يتسم بالعنف. ويهدد تصاعد القتال بتقويض بروتوكول مينسك.

وفي حين أن القتال العنيف في الأيام القليلة الماضية قد تركّز في المنطقة المحيطة بمطار دونيتسك، فقد شهدت أعداد القتلى والجرحى، بمن في ذلك المدنيون الأبرياء، ارتفاعا سريعا في أماكن أخرى جراء انتشار العنف في جميع أنحاء منطقتي دونيتسك ولوغانسك، بما في ذلك، المناطق المزدحمة بالسكان مثل مدينة دونيتسك. وتشير التقارير أيضا إلى أن النزاع يقترب بشكل خطير من مدن مثل مدينتي ماريوبول ودبيالتسيفو، وبات يهدد مناطق أخرى ظلت هادئة نسبيا حتى إلى وقت قريب. وفي مؤشر آخر على التصعيد، فقد أُبلغ عن تعزيزات نشر المقاتلين على كلا الجانبين، مقترنة بنشر الأسلحة الثقيلة والأكثر تطورا. وقد ذكر الرئيس بوروشينكو في دافوس اليوم أن هناك أكثر من ٩ ٠٠٠ فرد من القوات الروسية في أوكرانيا، وهو اتهام ما تزال موسكو تنفيه.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أُزهقت أرواح ١٢ مدنيا نتيجة لتجدد القتال، في حين أصيب ١٧ آخرين بجروح خطيرة جراء قصف الحافلة التي كانوا يستقلونها في مدينة فولنوفاخا. وليست لدى الأمم المتحدة من وسيلة للتحقق من الوقائع بصورة مستقلة. لكن وبعد زيارة الموقع ثلاث مرات وإجراء تحليل الحفر استنتجت بعثة الرصد الخاصة الموفدة إلى أوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن ”الصاروخين اللذين تسببا في الحفرتين ١ و ٢ قد أُطلقا من جهة شمال – شمال شرق“، وأن ”الصاروخين ربما أُطلقا من على بعد حوالي ٢٠ كيلومترا من نقطتي الانفجار. ولم تتمكن البعثة من التحقق بصورة مستقلة من نقطة انطلاق الصاروخين أو تحديد الجهة التي أطلقتهما.“

وكما ذكر الأمين العام، فإن في هذه الحادثة – التي يجب إجراء تحقيقات شاملة فيها وتقديم مقترفيها إلى العدالة – لتذكير واضح بالحاجة الماسة إلى وقف العنف.

وأود أيضا أن أقول بضع كلمات عن الحالة الإنسانية، التي تدهورت أكثر مع اشتداد حدة النزاع. والبلد الذي لم يكن لديه أي مشردين قبل عام، لديه الآن على الأقل ٨٥٠ ٠٠٠ من المواطنين المشردين داخل حدوده وما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ في الدول المجاورة، وفقا للمصادر الأوكرانية.

يجب السماح للجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بالوصول للقيام بعملهم المنقذ للأرواح. جميع أطراف التراع ملزمة بضمان وصول المساعدة الإنسانية بحرية وبدون عائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين، بغض النظر عن المكان الذي يوجدون فيه؛ وعليها أيضا احترام القانون الإنساني الدولي بالكامل. والتوجيه الصادر مؤخرا فيما يتعلق بعبور خط التماس من المناطق التي تسيطر الحكومة إلى تلك التي يسيطر عليها المتمردون، يمكن أن يجعل من الصعب على الجهات الفاعلة الإنسانية نقل المساعدات إلى المناطق الواقعة خارج نطاق سيطرة الحكومة. ومن المهم للغاية أن يتم توفير الموارد لتلبية الاحتياجات المتعلقة بإنقاذ الأرواح على أرض الواقع. وتطلت خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ مبلغ ١٨٩ مليون دولار، وتم التعهد بعدد ضئيل من الالتزامات حتى الآن.

ومن المؤسف أن تصاعد حدة القتال كان مصحوبا بتبادل للاتهامات بين كييف وروسيا واستمرار للمأزق هلى الجبهتين الدبلوماسية والسياسية. وكما أكد الأمين العام مرارا وتكرارا، فلا بديل عن الحوار المباشر والبناء للمضي قدما في عملية السلام. إن إنفاذ الوقف الدائم لإطلاق النار، القائم حاليا بالاسم فقط، ضرورة ملحة وشاغل رئيسي على حد سواء. وينبغي الالتزام بخط التماس، ويتعين تنفيذ العناصر الأخرى في خطة مينسك الأوسع للسلام، تنفيذا عاجلا. ويحدونا الأمل في أن يحقق اجتماع برلين اليوم في إطار شكل نورماندي وعلى مستوى وزراء الخارجية، التقدم المطلوب للعودة إلى تنفيذ اتفاقي مينسك، وأن يجمع بين رؤساء الدول في منطقة نورمندي. الدبلوماسية يجب أن تنجح.

وتوفر اتفاقي مينسك أساسا متينا للتوصل إلى حل للصراع في دونباس. لا يمكن أن يكون هناك أي محاولة انفرادية لتغيير هذه الأحكام، كما أنه لا ينبغي لأي طرف تفسير أحكام الاتفاقات بشكل انتقائي. ونفهم أن الاختلافات الظاهرة في تفسير اتفاقي مينسك هي صغيرة، ولكن الآثار المترتبة على معالجتها بأي طريقة أخرى، ما عدا الحوار، ستكون هائلة.

في إطار مواصلة المساعي الحميدة الأمين العام، عدت إلى كييف في الفترة من ١٥ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٤ لتبادل الآراء مع الرئيس بوروشينكو ورئيس الوزراء ياتسينيوك ووزير الخارجية كليمكين ورئيس البرلمان جرويسمان، وكذلك الشركاء الدوليين والثنائيين. وبوجود الحكومة الأوكرانية الجديدة التي شكلها رئيس الوزراء ياتسينيوك، أعرب جميع المتحاورين عن اقتناعهم بأنه لم يعد هناك اي مجال للتأخير، ولا بد من معاجة تلك الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية والقضائية والسياسية التي طال انتظارها، على الفور.

وأكدت للذين حاوروني أن الأمم المتحدة لن تتردد أبدا في تضامنها مع البلد. وما زلنا على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء القتال حتى يسود السلام الدائم والمستدام، وسنواصل تقديم المساعدة إلى سلطات أوكرانيا ومواطنيها لبدء التغييرات التي ستكون حيوية لتحقيق مستقبل ديمقراطي وآمن ومستقل ومزدهر.

وعلى النقيض من الحالة الراهنة، كانت دونباس هادئة نسبيا خلال زيارتي. ومع ذلك، يؤيد جميع محاوريّ التقييم القائل أنه حتى إذا كان هناك تقدم في عملية مينسك، فليس هناك حل سريع للعديد من التحديات التي تواجه أوكرانيا، نظراً للتصدعات الاقتصادية والجغرافية – السياسية العميقة التي تسبب بها التراع، وما زالت مرتبطة ارتباطاً وثيقا به.

ويقع على عاتقنا جميعنا – لا سيما أطراف التراع – مسؤولية تقديم المساعدة بشكل متضافر وعلى أساس أكثر

إلحاحا، في الانتقال من الصيغة المفاهيمية القائمة على المجابهة إلى الصيغة القائمة على التعاون، ومن منطق الحرب إلى منطق السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية، وأشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة في ضوء التدهور الذي شهدته مؤخرا الحالة في شرق أوكرانيا والانتهاكات المستمرة لاتفاقي مينسك. كل من روسيا والمقاتلين غير الشرعيين الذين ترعاهم روسيا يصرون على تفسير وقف إطلاق النار في أوكرانيا بطريقتهم الخاصة الملتوية: يجب أن تتوقف أوكرانيا في حين يمكن أن يواصل المقاتلين إطلاق النار.

ولا أعتقد أن أحداً في هذه القاعة لديه أي شك في أن البلد يتعرض لهجوم وسيبذل قصارى جهده لحماية نفسه. والحق الطبيعي لكل دولة، هو الدفاع عن أرضها وشعبها في مواجهة العدوان. وهذا ما تفعله أوكرانيا بالضبط – الدفاع عن نفسها في مواجهة الهجمات المستمرة ضد سيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وقد سعت قيادتها، مرارا وتكرارا في الأشهر الأخيرة، لإنقاذ وقف إطلاق النار مع مقترحات جديدة ومواعيد نهائية جديدة وفترات جديدة من التزام الصمت. بيد أن المسلحين، استفادوا من ضبط النفس في أوكرانيا من خلال إعادة التجميع وإعادة التسليح والاستيلاء على المزيد من الأراضي. واستولى المسلحون، منذ بدء وقف إطلاق النار، على ٥٥٠ كيلومترا مربعا إضافيا من الأراضي الأوكرانية بين دونيتسك وماريوبول، ووفقا لقادتهم، ليس لديهم أية نية للتوقف.

ورغم العديد من نداءات المجتمع الدولي لإغلاق الحدود في وجه التدفقات غير المشروعة للأسلحة والمقاتلين الأجانب، فإن حدود روسيا لا تزال مفتوحة على مصراعيها أمام تدفق الأسلحة الفتاكة والجنود العاملين طلبا للرزق. وإليكم مقتطفات نموذجية من تقرير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي صدر في ١٦ كانون الثاني/يناير:

”شاهدت بعثة الرصد الخاصة ثلاث شاحنات تسحب ثلاثة مدافع هاويتزر عيارها ١٢٢ ملم غير موسومة من طراز (D-30) على الحافة الجنوبية لمدينة دونيتسك، متجهة غرباً بعد إحدى نقاط التفتيش التي تسيطر عليها ‹جمهورية دونيتسك الشعبية›. وشاهدت بعثة الرصد الخاصة دباباتين قتال بدون علامات من طراز (T-80) متجهتين إلى الجنوب الشرقي في ماكييفكا... ولاحظت بعثة الرصد الخاصة قافلة تتألف من ٢١ شاحنة من الطراز العسكري أورال وكاماز، كانت أيضاً لا تحمل علامات، وتتجه جنوبا على الطريق السريع بالقرب من ستاروبيشيفي... وكانت أربع من الشاحنات محملة بما بدأ أنه معدات اتصال، في حين كانت الشاحنات المتبقية مغطاة.“

وإليكم تقرير آخر. في التقرير الأسبوعي للفترة من ١٥ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير، أوردت بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في غوكوفو ما يلي:

”استمرت بعثة المراقبة في رصد عدد من الأشخاص يرتدون ملابس من الطراز العسكري يعبرون الحدود في الاتجاهين... خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت أفرقة المراقبة ٣٩٦ من الرجال والنساء يرتدون ملابس عسكرية الطراز يعبرون الحدود في الاتجاهين...٩٣ في المائة من حركة المعابر الحدودية كانت على معبر دونيتسك الحدودي.“

ومن الواضح أن القليل الذي يمكن استشفافه من الكيلومترين حيث تنشط بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمؤشر على ما يحدث بعيدا عن أعين المراقبين. ولا عجب أن روسيا مستمرة في وقف كل المحاولات الرامية إلى توسيع نطاق بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليغطي رقعة أكبر. وتقدر المصادر الأوكرانية أن لغاية ١٥ كانون الثاني/يناير، كان لدى الانفصاليين ٥٤٢ دبابة، ونحو ٧٠٠ ناقلة أفراد مصفحة، و ٩٠٠ منظومة مدفعية، وما يقرب من ٧٠ صاروخا من طراز غراد، و ٥٧ منظومة دفاع جوي.

كيف، وفي أي وقت من الأوقات، لولا استمرار الإمدادات من روسيا، كان بوسع شرذمة من المقاتلين غير الشرعيين من هنا وهناك ليحصلوا على مثل هذه الترسانة الهائلة من الأسلحة الثقيلة والسلاح المتطورة، التي يمكنها الآن منافسة ترسانات دول أوروبا صغيرة؟ ومن أين، وبأي وجه من الوجوه، لولا الدعم المتواصل من روسيا، كان يتأتّى لشرذمة من المقاتلين غير الشرعيين من هنا وهناك أن يحصلوا على الملايين اللازمة لشراء جميع الأسلحة والآليات الثقيلة، ولا سيما في منطقة يُقال أن السكان المحليين يتضورون جوعا والمستشفيات المحلية ليس بوسعها حتى شراء الخبز لمرضاها؟ إن هذه لأشياء كثيرة جدا إزاء ادعاءات روسيا بأنها ليست طرفا في هذ التراع. والحرب في شرق أوكرانيا ليست حربا أهلية، كما يحاول البعض تصويرها، ولكن محاولة منهجية ومحسوبة لزعزعة استقرار أوكرانيا – إنها حربٌ ترعاها جهة أجنبية.

ويواصل المقاتلون وابلهم من الهجمات الفتاكة، مدعومين بالأسلحة المتطورة، بما في ذلك الصواريخ من طراز غراد، والمنظومات المدفعية والدبابات الحديثة وناقلات الجنود المصفحة، وتدفق المرتزقة الأجانب. وشهدت الأسابيع القليلة الماضية على وجه الخصوص زيادة المقلقة في انتهاكات وقف إطلاق النار، بما في ذلك الهجوم الواسع النطاق للمقاتلين على مطار دونتسيك. وتم الإبلاغ مرة أخرى بالأمس عن قتال العنيف في عدة أماكن، بما في ذلك إلى الشمال الغربيمن لوغانسك حيث دمر المقاتلون بنيران مدفعية كبيرة إحدى نقاط التفتيش العسكرية واحتلوها.

وتشير الأدلة المتزايدة إلى استخدام المقاتلين المنهجي للمناطق السكنية كغطاء لإطلاق الصواريخ من طراز غراد وقصف القوات الأوكرانية. وعموما، منذ إعلان وقف إطلاق النار في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تم قصف القوات والمدنيين الأوكرانيين أكثر من ٦٦٠ ٥ مرة، وقُتل وجُرح نحو ٥٠٠ ١ عسكري أوكراني، ولقي ما لا يقل عن ١٥١ مدنيا حتفهم.

وإننا نتطلع إلى نتائج تحقيق شامل في الهجوم على الحافلة في فولنوفاخا. ويجب علينا أن نضمن مساءلة مرتكبي هذا العمل الذي يستحق الشجب وجميع أعمال العنف التي لا تعد ولا تحصى والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة حول المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الانفصالية غير الشرعية.

وبينما تنتقد الدعاية الروسية كل خطوة دفاعية تقوم بها أوكرانيا بشدة وتعتبرها انتهاكا لوقف إطلاق النار، لم يدن الاتحاد الروسي قط ولو مرة واحدة أو يتبرأ من المقاتلين الانفصاليين غير الشرعيين والخارجين على القانون. بل على العكس تماما. تشير نوايا روسيا الرامية لإعادة صياغة اتفاقي مينسك بطريقة من شأنها إضفاء الشرعية على المكاسب الإقليمية التي حققها المقاتلون والقبول بها إلى دعم الكرملين الكامل لهؤلاء المجرمين. إن ليتوانيا ترفض كل الدعوات إلى إعادة التفاوض على شروط وقف إطلاق النار، حيث أن المعايير المتفق عليها لوقف إطلاق النار موجودة بالفعل ويجب أن تُحترم. ونحث جميع الأطراف، ولا سيما روسيا، على المشاركة وتنفيذ جميع اتفاقي مينسك بصورة كاملة وبدون أي مزيد من التأخير.

وإذا كانت روسيا مهتمة حقا بوضع حد للعنف المدمر والوفيات في شرق أوكرانيا، بما في ذلك وفيات جنودها

المجهولين الذين أُرسلوا لشن حرب ضد دولة شقيقة، فيجب عليها أن تتوقف عن زعزعة الاستقرار في أوكرانيا وإنهاء الإمدادات العسكرية لوكلائها ووقف تحركات الجماعات الانفصالية غير الشرعية وسحب جميع المعدات العسكرية. ويجب تأمين الحدود الفاصلة بين الدولتين الروسية والأوكرانية. كما يجب ضمان المراقبة المستمرة من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب الإفراج عن جميع الرهائن والمحتجزين بصورة غير قانونية، بما في ذلك الطيارة الأوكرانية ناديا سافتشينكو التي اختُطفت وجرى احتجازها بطريقة غير قانونية في الاتحاد الروسي.

كما يجب السماح للمراقبين الدوليين، بما في ذلك بعثات المراقبة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، بالوصول الكامل وغير المشروط إلى جميع أنحاء أراضي أوكرانيا، بما في ذلك القرم. ويظل وصول المراقبين الدوليين الكامل ودون عوائق إلى القرم مهما بوجه خاص في ضوء التدهور المستمر لأوضاع السكان الأصليين من التتار منذ ضم روسيا للمنطقة.

إن وفد بلدي يدعم بقوة استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ولن يعترف بالضم غير الشرعي للقرم. ونحث الموقعين على اتفاقي مينسك على عدم ادخار أي جهد من أجل السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. ونحث روسيا على وجه الخصوص على تبني المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ووضع حد لسياساتها المزعزعة للاستقرار والتوسعية والانتقامية في المنطقة، بما في ذلك أوكرانيا ومولدوفا وجنوب القوقاز، حيث تعمل روسيا، خلافا للالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقيات المبرمة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على ضم منطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين تحت ستار ما يسمى معاهدات التحالف والشراكة الاستراتيجية.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن الأزمة المتواصلة في أوكرانيا. ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام فيلتمان على اهتمامه الدؤوب بهذه الحالة التي تنذر بالخطر ولأنه دق ناقوس الخطر في المجلس اليوم بعبارات واضحة للغاية.

ولأن هذه هي أول جلسة يعقدها المجلس بشأن أوكرانيا خلال عام ٢٠١٥، فإنها تمثل الجلسة الثامنة والعشرين بشأن الأزمة خلال الـ ١١ شهرا الماضية، أي أكثر بكثير من أي حالة أخرى خلال نفس الفترة. إننا نواصل جلساتنا بشأن أوكرانيا لأنه، ورغم الالتزامات التي لا تعد ولا تحصى بالتهدئة التي جرى التعهد بها أمام المجتمع الدولي، هنا في المجلس وفي جنيف ومينسك وبرلين ونورماندي وأماكن أخرى، تواصل روسيا اختيار مسار التصعيد وطمس الحقائق. فبالإضافة إلى احتلال القرم، تواصل روسيا تدريب وتجهيز الانفصاليين والقتال إلى جانبهم في شرق أوكرانيا. والواقع أن روسيا لم تف باستمرار بالتزاماتها وانتهكت تعهداتها بعدم اقتطاع جزء من بلد آخر لدرجة أن البعض في المجلس ربما بدأوا يقبلون السلوك الروسي باعتباره واقعا مؤسفا ولكن لا مفر منه، وهو وضع اعتيادي جديد من شأنه أن يكون خطيرا على أوكرانيا وخطيرا على السلم والأمن الدوليين، لأن التهاون حياله يمكن أن يكون بمثابة مكافأة على العدوان وتهديد للقواعد الأساسية التي يرتكز عليها أمننا الجماعي.

إن الحالة الراهنة خطيرة. وهي كذلك لأن روسيا تواصل تدريب وتجهيز الانفصاليين بالأسلحة الثقيلة وتقاتل إلى جانبهم، في انتهاك صارخ لاتفاق مينسك الذي أبرم في شهر أيلول/سبتمبر وللسيادة الأوكرانية والقانون الدولي. وحتى ونحن نجلس هنا اليوم، يشن الانفصاليون الذين تمولهم وتدعمهم روسيا هجوما واسع النطاق على المدينة الاستراتيجية ديبالتسيف داخل الأراضي التي تسيطر عليها أوكرانيا، في انتهاك صارخ لخطوط وقف إطلاق النار التي نص عليها اتفاق مينسك الموقع

في ١٩ أيلول/سبتمبر وذلك في محاولة للسيطرة على معبر مهم للسكك الحديدية. وقد أشارت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمس إلى سقوط ما لا يقل عن ٣٠ صاروخا من طراز غراد على المدينة في ١٩ كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ١٢ آخرين. وأكدت المنظمة أن مصدر هذه الصواريخ هو مدينة هورليفكا التي يسيطر عليها الانفصاليون. وذكرت وسائط إعلام مستقلة أمس أن الانفصاليين فجروا جسرا للسكك الحديدية يربط بين مدينة ماريوبول المرفئية وبقية أوكرانيا. ولحسن الحظ، لم تقع إصابات ولكن يتعين الآن على المدينة الاعتماد على المدخل الشمالي عبر دونيتسك، مما يعزلها بشكل فعلي ويجعلها عرضة لهجمات الانفصاليين.

وتبدو تلك التحركات محسوبة وذات طبيعة استراتيجية. فمنذ أن أعلن الرئيس بوروشينكو نظام ”الصمت“ من جانب واحد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، والذي أدى إلى فترة قصيرة خلت من أعمال العنف، شن الانفصاليون والروس الذين يدعمونهم أكثر من ١ ٠٠٠ هجمة على المواقع الأوكرانية. ومنذ أواخر كانون الاول/ديسمبر، نقلت روسيا ما لا يقل عن ١٠٠ قطعة إضافية من المعدات العسكرية الروسية والعتاد للانفصاليين. وحصلت أحدث عمليات النقل بعد عمليات نقل سابقة لمئات القطع من المعدات العسكرية الروسية وتسليمها للانفصاليين منذ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك الدبابات وناقلات الجند المدرعة وقطع المدفعية الثقيلة ومركبات عسكرية أخرى.

ولا يُسمح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالعمل إلا في نقطتي تفتيش على الحدود الأوكرانية الروسية الشاسعة. ولكن في نقطتي التفتيش هاتين وحدهما، رصد المراقبون عبور مئات الأشخاص الذين يرتدون زيا شبه عسكري للحدود بحرية كل أسبوع. ولدى الانفصاليين قوة قتالية أكبر ويملكون أسلحة تفوق ما لدى بعض البلدان الأوروبية. وفي الوقت نفسه، يقال إن روسيا تستعد لإرسال قافلة التموين الثانية عشرة إلى الانفصاليين في الأراضي الأوكرانية في نهاية الشهر. وإذا كان إرسال ١١ قافلة في السابق يدل على شيء، فإنه يدل على أن روسيا سترفض تمكين المراقبين الدوليين أو السلطات الأوكرانية من تفتيش القوافل بشكل كامل. وإذا كانت روسيا ترسل مساعدات إنسانية حقا، فما الذي تريد إخفاءه؟

إن الحالة الراهنة خطيرة. وهي كذلك لأن الانفصاليين يواصلون مضايقة وتهديد وتخويف المراقبين المحايدين الذين نشرتهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهم مراقبون يعملون بالنيابة عن المجتمع الدولي. ووفقا لتقرير بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة في أوكرانيا، فقد أوقف قائد انفصالي فريقا للبعثة بطريقة غير ودية عند نقطة تفتيش تابعة للإنفصاليين في أوكتبر، وأمر بتفتيش سيارة الفريق وقال إنه سيجري إطلاق النار على المراقبين إذا تم العثور على كاميرا معهم، رغم أن الكاميرات هي أداة أساسية لتوثيق الأحداث. وأبقى الحرس الانفصاليون بنادقهم مصوبة تجاه المراقبين خلال الحديث الذي دار بينهم، كما قال المراقبون، رغم أن الفريق لم يكن يشكل خطرا، ولحسن الحظ لم تكن لديه كاميرا.

إن الحالة الراهنة خطيرة. وهي كذلك لأن روسيا لا تزال ينتهك التزاماتها المتعلقة بوقف التصعيد. وقد بذلت أوكرانيا والمجتمع الدولي عدة جهود جادة لإيجاد حل سلمي للنزاع، بما في ذلك من خلال مجموعة الاتصال الثلاثية المعنية بأوكرانيا واتفاق مينسك ومجموعة نورماندي ومنتديات التفاوض الأخرى. ولا نزال نؤمن بأنه لا يوجد حل عسكري وأن المفاوضات السياسية هي سبيل الحل. ومع ذلك، فإن روسيا تعد مرارا وتكرارا في أقوالها بإحلال السلام، فيما تشعل بأفعالها الحرب. وقد مد الرئيس بوتين مرارا وتكرارا غصن الزيتون بيد، فيما مد يده الأخرى بصواريخ غراد والدبابات.

إن الحالة الراهنة خطيرة. وهي كذلك لأن الإجراءات التي تتخذها روسيا تسهم مباشرة في تعميق الأزمة الإنسانية. ومع

كل يوم يمر، يُقتل المزيد من المدنيين ويتعرضون للتشويه. وشاهد الكثيرون منا الصور المروعة لهجوم ١٣ كانون الثاني/يناير على حافلة الركاب التي تعرضت لإطلاق النار عليها أثناء انتظارها عند نقطة تفتيش أمنية أوكرانية في فولنوفاخا. والصور التي لا تُمحى للثلوج الممزوجة بالدماء بجانب الحافلة ونوافذها المهشمة والثقوب والفجوات في المقاعد والستائر ومواطئ الأقدام الملطخة بالدماء في المدخل الخلفي للحافلة، هي صور لا تُنسى. وقد قتل ١٣ مدنيا في هذا الهجوم وأصيب ١٦ شخصا آخر على الأقل.

وقالت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في تقريرها الصادر في ١٧ كانون الثاني/يناير إنها قامت

”بتفتيش شامل، مع التركيز على خمس حفر ناجمة عن الانفجارات التي وقعت خلال الحادث. وشمل التحقيق فحصا شاملا لحفرتين محددتين ناجمتين عن الانفجارات، بما في ذلك حفرة تقع على بعد ١٠ أمتار من حافلة الركاب. وحسب تقييم بعثة الرصد، فإن جميع الحفر التي تم فحصها ناجمة عن صواريخ أطلقت من اتجاه الشمال والشمال الشرقي“.

ويمثل استنتاج بعثة الرصد المحايدة في أن الحفر الموجودة في موقع الجريمة ناجمة عن صواريخ أُطلقت من اتجاه الشمال -الشمال الشرقي من نقطة التفتيش. ويسيطر الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا على تلك المنطقة، وأظهرت عدة تقارير لمصادر مفتوحة أن الانفصاليين أطلقوا صواريخ غراد من منطقة تقع إلى الشمال - الشمال الشرقي من فولنوفاخا.

في نفس اليوم الذي ضربت فيه الحافلة، أفادت بعثة الرصد الخاصة بسماع صواريخ غراد تطلق من عدة مناطق أخرى خاضعة لسيطرة الانفصاليين. في البداية تشدق الانفصاليون في وسائط التواصل الاجتماعي بالهجوم على نقطة التفتيش الأمني الأوكرانية. لكن سرعان ما اختفت التعليقات بعدما أفادت الأنباء بتعرض حافلة مكتظة بالمدنيين للقصف.

فمقابل كل هجوم على المدنيين يصنع العناوين الرئيسية، هناك عشرات الهجمات الأخرى التي لا تقل فتكا لا يبلغ عنها. منذ بدء النزاع، أصيب أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص في النزاع. وقتل ما يقرب من ٥ آلاف شخص، زهاء ٨٠٠ منهم منذ تشرين الثاني/نوفمبر حينما اجتمع المجلس آخر مرة لمناقشة الأزمة في أوكرانيا (انظر S/PV.7311). وهناك هجوم لم يتصدر عناوين الصحف وقع في ١١ كانون الثاني/يناير. وفقا لبعثة الرصد الخاصة، أصابت قذائف الهاون منزلين في بلدة هرانيتني التي تسيطر عليها الحكومة، مما أسفر عن إصابة فتاة. توفيت جراء جروحها قبل أن تصل إلى المستشفى، كان عمرها ثلاث سنوات.

تلك بعض من الأسباب التي توضح لماذا تبدو الجهود التي اضطلع بها الروس مؤخرا في تحميل أوكرانيا المسؤولية تافهة للغاية. وجه الرئيس بوتين يوم الخميس دعوة في اللحظة الأخيرة إلى الرئيس بوروشينكو لمناقشة ما يسمى بخطة سلام جديدة برؤية روسية، خطة ستخلص روسيا من الالتزام الذي تعهدت به في مينسك بسحب مقاتليها وإعادة السيطرة على الحدود الدولية إلى أوكرانيا. وتسعى الخطة إلى إضفاء الشرعية على المكاسب الإقليمية التي حققها الانفصاليون منذ أيلول/سبتمبر، وكذلك الجنود الروس والمعدات العسكرية على أراضي أوكرانيا. وقد شهدنا خطط سلام مثل تلك من قبل في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وترانسدنيستريا. وحينما لم يقبل الرئيس بوروشينكو العرض الذي قدمه بوتين، شنت روسيا فورا حملة دبلوماسية وإعلامية، مدعية أن ذلك دليل على أن أوكرانيا غير مهتمة بتحقيق السلام. فلنفضح خطة بوتين للسلام ونطلق عليها اسمها الصحيح: خطة احتلال روسية.

يجب أن ننفذ خطط السلام التي لدينا بالفعل - وهي خطط السلام وقعت عليها روسيا و لم تلتزم بها. وإذا كانت روسيا جادة بشأن إحلال السلام، ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه عن طريق اتفاق

مينسك، الذي وافقت عليه قبل أكثر من أربعة أشهر. وإذا أرادت روسيا إنهاء النزاع، فالخطوات التي يجب أن تتخذها هي ذاتها كما كانت في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤: إزالة جميع المعدات العسكرية ونقل الجنود من أوكرانيا؛ التوقف عن دعم الانفصاليين؛ السماح بمراقبة منظمة الأمن والتعاون دون عوائق؛ إعادة السيطرة على الحدود الدولية لأوكرانيا إلى الحكومة الأوكرانية، والإفراج عن جميع الرهائن، بمن في ذلك المحتجزون في روسيا، مثل الطيارة الأوكرانية السيدة ناديا سافشينكو. ونما إلي علمنا أن السيدة سافتشينكو دخلت في إضراب عن الطعام لما يقرب من شهر احتجاجا على احتجازها وتعاني من مشاكل صحية خطيرة. مع ذلك، لم تتخذ روسيا أيا من التدابير المنصوص عليها في مينسك.

وخلافا لروسيا، واصلت أوكرانيا اتخاذ خطوات لنزع فتيل الأزمة، وبرهنت على إحراز تقدم قابل للقياس بشأن العديد من الالتزامات الرئيسية التي تعهدت بها في مينسك ونفذت إصلاحات رئيسية للحد من الفساد ومنح سلطة أكبر لأقاليمها. في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس السيد بوروشينكو وقف إطلاق النار من جانب واحد من جانب القوات الأوكرانية، مما أدى إلى انخفاض وجيز في أعمال العنف لكنه كان كبيرا. إلا أن السلام لا يمكن أن يتحقق من جانب واحد. حينما اضطرت أوكرانيا للتصدي لمحاولات الانفصاليين والقوات الروسية الخبيثة لاستخدام اتفاقات وقف إطلاق النار لاكتساب أراض إضافية، حاولت القوات الأوكرانية الالتزام بالحدود المتفق عليها.

وبالطبع، يجب على الحكومة الأوكرانية الالتزام بالمعايير الدولية، حتى وهي تدافع عن أرضها وشعبها. ويساورنا القلق إزاء تقرير الاتحاد الأوروبي بشأن الانتهاكات في السجون الأوكرانية، ونحث الحكومة على إجراء تحقيقات مستفيضة ومحايدة في نتائجها، وكذلك على وضع خطة للتصدي لتلك الانتهاكات. ونأخذ مأخذ الجد التقارير المقدمة بشأن إدعاء استخدام الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان. وينبغي لجميع الأطراف اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة للحيلولة دون وقوع أي خسائر في أرواح المدنيين، بما في ذلك القصف العشوائي للمناطق المدنية.

هناك سبب أوسع نطاقا بأنه سيكون من الخطير القبول بالإجراءات التي تتخذها روسيا على أنها الوضع الاعتيادي الجديد. لقد شهدنا هذه الألاعيب من قبل. قبل شرق أوكرانيا شهدنا ذلك في القرم، وقبل القرم شهدناه في المناطق الجورجية لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وقبل ذلك في جورجيا وترانسنيستريا. وكانت نهاية جميع تلك الأزمات التي تسببت فيها موسكو متطابقة: وهي التهام أجزاء من البلدان المجاورة وتأجيج النزاعات المجمدة. وروسيا تعمل باستمرار لتعزيز تجميد تلك النزاعات المجمدة. في الأسابيع الأخيرة، على سبيل المثال، في نفس الوقت الذي كانت روسيا تهزأ فيه باتفاقي مينسك اللذين وافقت عليهما، كان الرئيس بوتين بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مجموعة أخرى من الاتفاقات، ما يسمى بـ ”معاهدات التحالف“، التي تخول لروسيا سلطة فعلية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وستضاعف تلك المعاهدات من سنوات انتهاكات سيادة جورجيا وسلامة أراضيها.

ما المجمد في هذه النزاعات؟ إنه عدم الاستقرار مجمد. وانتهاكات السيادة مجمدة. والتسليح مجمد. بإيجاز، جميع المشاكل التي أنشأت الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص من أجل التصدي لها مجمدة. وإذا نجحت روسيا في تحقيق أهدافها، وإذا سمحنا لهذا السلوك أن يصبح هو الوضع الاعتيادي الجديد، فلن تكون هذه المرة الأخيرة التي تستخدم فيها روسيا هذه الألاعيب المبتذلة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعقد مجلس الأمن عددا كبيرا من الجلسات بشأن عدد من المواضيع الجديرة بالاهتمام في هذه القاعة. وقد نستخدم

كلمات جميلة عديدة بشأن ضرورة تسوية الأزمات السياسية سلميا، وعن استحالة وجود حل عسكري وعن سيادة القانون والديمقراطية وسياسة شمول الجميع في العمليات السياسية وبشأن حقوق الإنسان وإيلاء الأولوية لحماية المدنيين في التراع. لكن بعد مناقشة مسألة أوكرانيا هنا حوالي ٣٠ مرة، يثار تساؤل بشأن مدى اتساق البيانات مع الحالة في البلد. هل تنطبق على الحالة بشكل مباشر، أم أنها لمجرد البلاغة التي سرعان ما تزول حينما تكون الأسبقية لما هو ملائم سياسيا؟ هل جميع القرارات والبيانات الرئاسية التي اعتمدت هنا هامة بالنسبة لبلد مثل أوكرانيا؟

إن الاتحاد الروسي يعمل على كفالة الامتثال الكامل لاتفاقي مينسك للتوصل إلى تسوية للأزمة الأوكرانية. ونحن نراعي عند الاتصال بالأطراف، بما في ذلك قيادة أوكرانيا، والمتمردون، وممثلو البلدان الأجنبية المهتمة بالأمر، بما في ذلك في إطار صيغة نورماندي. وللأسف، أجهضت كييف اجتماع فريق اتصال مينسك الذي عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير و لم يحضر الممثلون الأوكرانيون إلى العاصمة البيلاروسية.

لقد ساءت الحالة في الميدان مؤخرا بشكل كبير، وأصبح مطار دونتسك مركزا للاشتباكات، بالرغم من أنه، وفقا لاتفاقي مينسك، كان من المفترض تسليم المطار إلى الميليشا. لم تحسم هذه المسألة سلميا بسبب المنازعات في مناطق أخرى من خط الاشتباك. وقد واصلت القوات المسلحة الأوكرانية قصف دونتسك وغيرها من المناطق المأهولة بالسكان، مما أدى إلى وقوع عدد كبير من الخسائر في صفوف المدنيين.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير بعث رئيس روسيا برسالة إلى رئيس أوكرانيا بشأن ضرورة تنفيذ نظام الصمت بحذافيره، فضلا عن ضرورة سحب الأسلحة بسرعة من خط الاشتباك، وفقا لاتفاقي مينسك، استناداً إلى الإحداثيات التي أصر عليها الجانب الأوكراني – وأشدد على ذلك، فضلا عن جدول زمني مع قائمة بإجراءات للجانبين فيما يتعلق بسحب كل نوع من أنواع المدفعية التقليدية والصاروخية، كذلك تماشيا مع الجداول الزمنية التي قدمتها أوكرانيا.

وأعرب الجانب الروسي عن استعداده لممارسة نفوذه على المليشيا لضمان اعتماد ذلك الخيار بحسن نية ولتفادي وقوع ضحايا بين صفوف المدنيين، واقترح تقديم المساعدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق برصد تنفيذ تلك الخطوات. وأشدد على أن الرسالة قد بعثت وفقا للطلب الذي تم مناقشته خلال الاتصالات الهاتفية بين الزعيمين الروسي والأوكراني. لكن بدلاً من الاستجابة على نحو مناسب للاقتراح، استأنف الجانب الأوكراني القصف المدفعي لدونتسك.

إن التصعيد الحالي في الحالة في دونباس ليس حدثا عرضيا على الإطلاق. وطوال وقت وقف إطلاق النار بأكمله، قام الجانب الأوكراني بانتهاك اتفاقي مينسك بتكثيف وجوده العسكري في جنوب شرق البلد. وكان هناك تعزيز للتسليح وإعادة التجميع، فضلا عن موجات جديدة من الدعوات للتعبئة من كييف للثأر لهزيمة عام ٢٠١٤.

في الوقت نفسه، قدم بشكل غير مسؤول عدد من البلدان التي تدعم بنشاط حزب الحرب في كييف لأوكرانيا عناصر تخدم أغراضا عسكرية. ومن الواضح أن الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة ما هي إلا محاولة أخرى من كييف لحل التراع السياسي الداخلي بشكل عسكري، الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد إلى تفاقم أزمة دولة أوكرانيا وخسائر كبيرة في صفوف المدنيين. في نهاية المطاف، إنه أمر محفوف بالكوارث.

أشرنا مرات عديدة هنا في قاعة المجلس إلى أن الذين يعتلون سدة الحكم نتيجة لانقلاب – ما يسمى بحكومة المنتصرين – ويتمتعون بدعم من المتطرفين المسلحين ينتهجون سياسة لا علاقة لها مع إقامة دولة الوحدة الوطنية. لقد نحت كييف جانبا جميع الصكوك المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الداخلية. واتفاق ٢١ شباط/فبراير الذي وقعه

يانوكوفتش والمعارضة بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية أصبح حبراً على ورق في اليوم التالي.

لقد تم تجاهل بيان جنيف المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل، والذي ينص على إجراء إصلاح دستوري سريع وشامل بمشاركة جميع المناطق والقوى السياسية. ورُفضت خريطة الطريق لرئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. هل سمع أي شخص هنا أي شيء عن الحوار الوطني الشامل للجميع المشار إليه في بروتوكول مينسك؟

وكان أول شيء قامت به القوى التي اعتلت سدة الحكم في كييف هو المضي قدماً في القرارات الرامية إلى تقييد حقوق الأقليات اللغوية وتضييق الخناق على المنشقين. وعلى الرغم من أن نصف سكان البلد تقريباً يتكلمون اللغة الروسية، إلا أن جميع وسائط الإعلام الناطقة بالروسية تقريبا أُوقفت وتم منع بث قنوات التلفزيون الروسي وجرى تخويف القوى السياسية التي تمثل المواطنين الروس في جنوب شرق أوكرانيا أو حظرها تماماً. وشهد جنوب وجنوب شرق البلد ارتكاب جرائم مروعة لم يُلق عليها الضوء أو يتم التحقيق فيها بجدّية. وفي ٢ أيار/مايو في أوديسا، أُحرق عشرات الناس أحياء في مبنى النقابات العمالية. وفي ٩ أيار/مايو، يوم النصر في الحرب الوطنية العظمى، جرى إطلاق النار على المدنيين. وشُنت غارات جوية مرة أخرى في بداية تموز/يوليه على لوهانسك.

يصعب فهم طبيعة ودينامية الأزمة في أوكرانيا دون فهم التيارات الأيديولوجية الخفية. ففي العام الماضي، أُعلن يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عطلة عامة في أوكرانيا – وهو يوم إنشاء جيش المتمردين الأوكرانيين الذي حارب إلى جانب النازيين. وهذا تمجيد صريح للمتعاونين الأوكرانيين مع النازيين ومبغضي البشر، بانديرا وشوخيفيتش، اللذين تتلطخ أيديهما بدماء عشرات الآلاف من المواطنين السوفياتيين والبولنديين. لقد أصدر بانديرا أوامر عشوائية لتصفية معارضيه على نطاق مهول ، ولا سيما على أساس الجنسية. واسمحوا لي بأن أذكر بكلمات بانديرا: ''سأقتل كل بولندي عمره بين ١٦ إلى ٦٠ سنة''. وقد أعطى شوخيفيتش هذه التعليمات لأتباعه:

> ''لا تقوموا بالتخويف؛ دمّروا! لا تخشوا من أن يلعننا الناس بسبب قسوتنا. إذا لم ينج سوى نصف سكان أوكرانيا البالغ عددهم ٤٠ مليون نسمة، فلا ضير في ذلك!''

وتخرج الآن مسيرات لإثارة الفتنة، على طريقة وحدات Waffen-SS (فافن إس.إس) النازية، ويرفع المشاركون فيها صور من يسمون ''أبطال أوكرانيا''. ويحدث ذلك بشكل علني بالكامل بموافقة سلطات كييف.

وبصراحة، يستحق الشعب الأوكراني يستحق أبطالاً أفضل من أولئك. وينظر سكان شرق أوكرانيا إلى هذا الأمر مثلما يمكن أن يشعر الأمريكيون لو أُعلن يوم تأسيس منظمة Ku Klux Klan(كوكلوكس كلان) عطلة عامة في الولايات المتحدة ونظم أعضاؤها مسيرة في واشنطن العاصمة حاملين صلباناً تحترق وشكلوا مفارز ليجري إرسالها إلى مناطق أخرى من البلد لاستعادة النظام.

غير أن رئيس الوزراء ياتسينيوك عبر على التلفزيون الألماني، عن أسفه لأن "الاتحاد السوفياتي غزا أوكرانيا وألمانيا" أثناء الحرب العالمية الثانية. وهو كان يود على ما يبدو أن تظل أوكرانيا تحت الاحتلال النازي حتى اليوم. ومع ذلك، واستمرت أوروبا المستنيرة في صمتها بخصوص هذه المسألة. وفي الواقع، من الغريب جداً أن الذين يدّعون بأنهم متحضرون يمكن أن يتغاضوا عن مثل هذه الأيديولوجية الهدّامة. هذه هي الأيديولوجية التي تقود ما يسمّى عمليات كييف ''لمكافحة الإرهاب''، التي هي في واقع الأمر عمليات عقابية. وباتت الطائرات، والأسلحة الثقيلة، والمدفعية، والذخائر العنقودية والفسفورية المحرّمة، والقذائف التكتيكية، وقاذفات الصواريخ

المتعددة تُستخدم ضد المدن في الجنوب الشرقي. وتكاد الخسائر المؤكدة في الأرواح تصل إلى ٥ ٠٠٠ شخص. ووصل عدد اللاجئين والمشردين داخلياً إلى الملايين. وفي مدينة دونيتسك وحدها، دُمّر أكثر من ١ ٠٠٠ منزل. ودُمرت تماماً العديد من المدن الصغيرة وغيرها من المناطق المأهولة. وشُنت هجمات على الأحياء السكنية والهياكل الأساسية في تجاهل تام للقانون الإنساني الدولي ومكارم الأخلاق الأساسية. وحتى المنظمات غير الحكومية الغربية الكبرى، التي لا تتعاطف مع الميليشيات، تقول إن قوات الأمن الأوكرانية لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية.

وقد ردّت كييف فوراً على الحادث المروّع الذي وقع في ١٣ كانون الثاني/يناير لحافلة ركاب في فولنوفاخا، متهمة الميليشيات دون أي تحقيق أو محاكمة. ومع ذلك، ووفقاً لاستنتاج بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فقد كان إطلاق النار آتياً من جهة الشمال والشمال الشرقي، وهي منطقة من المستبعد أن يكون للمتمردين وجود فيها. وتستغل الحكومة الأوكرانية هذه المأساة إلى أقصى حد للتحريض على هستيريا العسكرة.

وفي اليوم التالي مباشرة، كثفت القوات الأوكرانية ضربات المدفعية والقنابل ضد مدن دونباس، مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال ومسنون. وقد أصيبت محطة للحافلات بالأمس، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ١١ آخرين بجروح خطيرة. وتلك هي آخر الحوادث فحسب.

وقالت محطة تلفزيونية روسية في تقرير لها من الميدان إن ٨ مدنيين قتلوا اليوم في دونيتسك وأصيب ٣٠ آخرون، بمن فيهم أطفال. وفي نفس الوقت، ذكرت إحدى الصحف الأوكرانية أن اليوم شهد مقتل ٥ مدنيين وجرح ٢٩ شخصا. وتقول مواقع الانترنت التابعة للمليشيا الأوكرانية نفس الشيء أساسا. وفي مدينة ستاخانوف، في إقليم لوهانسك، قتل ما يصل إلى عشرة مواطنين اليوم نتيجة رشقات من عدة قاذفات للصواريخ. ومع ذلك، لا أحد في كييف يقيم مواكب جنائزية. ويبدو أن الضحايا يرحلون دون أن يُلقى لهم بال.

وتتألف قوة عسكرية كبيرة في الجنوب الشرقي مما يُسمّى ”كتائب المتطوعين“ التي تمولها القلة الأوكرانية الحاكمة وليست مسؤولة أمام أحد. ويستخدم بعضها صراحة الرموز النازية. ولم تتخذ سلطات كييف خطوة واحدة نحو إجراء حوار وطني حقيقي أو إصلاح دستوري بمشاركة جميع المجموعات والمناطق، فيما تشير باستمرار إلى وحدة البلد وسلامته الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تقوم كييف بكل شيء لفصل الجنوب الشرقي بصورة عملية. فقد صدر قرار بسحب جميع مؤسسات الدولة وإنهاء المدفوعات من الميزانية، بما في ذلك الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية. وحركة الأشخاص والبضائع محدودة على طول خطوط الاشتباك. ومنذ ٢٩ كانون الثاني/يناير، يمرّ النقل بين أوكرانيا ولوغانسك بحالة من الجمود.

والحالة الإنسانية كارثية. وفي الصيف الماضي، أثرنا هذه المسألة واقترحنا أن يعتمد المجلس مشروع قرار في هذا الصدد. ولم يستجب بعض أعضاء مجلس الأمن، للأسف، لدعوتنا. وتكتموا على الموضوع واستخدموا لغة منمقة وتشاحنوا بشأن عدد الضحايا اللازم لتأهيل الحالة لتصبح ”أزمة إنسانية“. أما اليوم فلا مجال لأسلوب الغوغائية. وتنظر الجهات الفاعلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة إلى الحالة بوصفها أزمة شاملة تتطلب وجودا على الأرض والحشد لتقديم المساعدة الإنسانية وتمويل النداءات الإنسانية.

ولقد أفادت تلك الجهات مؤخراً بتدهور في الوضع فيما يتعلق بتقديم المساعدة بسبب المزيد من العرقلة من قبل سلطات كييف. وتقدّم روسيا مساعدة إنسانية كبيرة إلى دونباس، على

الرغم من الجدل الذي حاول بعض أعضاء المجلس إثارته في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، نواصل السعي إلى التوصل لاتفاق مع كييف، على الرغم من عرقلتها، حول شروط توفير إمدادات من هذا القبيل. ونحن نقدّم معلومات في وقتها المناسب فيما يتعلق بالقوافل والشحنات الإنسانية. كما أن المعونة يجري تقديمها من خلال قنوات متعددة. وقررت روسيا للتو أن تساهم بمبلغ ٥ ملايين دولار في المساعدة الإنسانية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي إلى شعب أوكرانيا.

إن اتفاق مينسك، الذي وقعته كييف وممثلون عن دونيتسك ولوغانسك بوساطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وروسيا في أيلول/سبتمبر، قد أرسى أسس التوصل إلى تسوية سلمية. وهناك حاجة إلى الاستئناف السريع للعمل الفعلي مع مجموعة الاتصال لتنفيذه تنفيذاً كاملاً. ومن جانبنا، فإننا نبذل قصارى جهدنا لكي نضمن عقد الاجتماع المقبل في مينسك في أقرب وقت ممكن. ونحث جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي على الضغط على السلطات الأوكرانية للابتعاد عن المواجهة وإنهاء سياستها فيما يتعلق بالقمع المفروضة على جنوب شرق البلد. ويجب أن تفهم كييف أن الأمر الأكثر إلحاحاً الآن هو الشروع في حوار مباشر عبر أوكرانيا لمناقشة التركيبة الدستورية للبلد، والتي ينبغي أن تكون مقبولة لدى جميع المواطنين، دون استثناء، وآمنة لهم.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الشيلية على مبادرتها بعقد هذه المناقشة. وأود أيضاً أن أشكر السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

تشعر تشاد بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في أوكرانيا، ولا سيما في المناطق المحيطة بدونيتسك ولوغانسك في شرق البلد، حيث تصاعدت حدة التوترات منذ بداية عام ٢٠١٥ بعد فترة من الهدوء النسبي. واندلع تبادل لإطلاق النار ومواجهات عنيفة حول مطار دونيتسك في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مما أسفر عن سقوط عدد من الضحايا، بما في ذلك جنود أوكرانيون وانفصاليون. ويشكل ذلك انتهاكاً خطيراً لوقف إطلاق النار بموجب اتفاقي مينسك الموقعين في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ونحن نأسف لهذه العودة إلى العنف، بما في ذلك إطلاق صواريخ في ١٣ كانون الثاني/يناير على حافلة بالقرب من فولنوفاخا في شرق أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل ١٢ مدنياً على الأقل، معظمهم من النساء.

ويجب أن نضيف إلى ذلك الاشتباكات العنيفة التي اندلعت خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى في صفوف القوات الأوكرانية والمدنيين.

وتدين تشاد بشدة العودة إلى العنف، وندعو الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وتحيط تشاد علما باعتماد البرلمان الأوكراني في ٢٠ كانون الثاني/يناير قانون التعبئة الجزئية لحوالي ٠٠٠ ٥٠ من القوات الاحتياطية في الجيش عام ٢٠١٥. بيد أننا لا نزال مقتنعين بأن حل الأزمة الأوكرانية سيكون سياسيا وأنه يتوقف إلى حد كبير على استعداد الأوكرانيين أنفسهم للاضطلاع بعملية تفاوض حقيقية للتوصل إلى سلام دائم. وفي ذلك الصدد، تهيب تشاد بالأطراف التحلي بالهدوء وضبط النفس، وتحثّ الحكومة على إقامة حوار وطني شامل ومباشر من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

وللأسف تسببت الحرب الأهلية في أوكرانيا في خسارة كبيرة للغاية في عام ٢٠١٤ من حيث الأرواح التي أزهقت. إذ قتل أكثر من ٨٠٠ ٤، الذين يجب أن نضيف لهم ٢٩٨ ضحية للرحلة (MH-17) التابعة للخطوط الجوية الماليزية، التي

أسقطت فوق شرق أوكرانيا في تموز/يوليه. هناك ٣٠٠ ١٠ مصاب، بما في ذلك ٣٠٠ طفل، وأكثر من مليون مشرد.

وفي ضوء تلك المأساة الإنسانية، تشجع تشاد المجتمع الدولي على زيادة جهوده وتنويعها في مجال الوساطة الرامية إلى إعادة إحياء عملية السلام في أوكرانيا. وسندعو البلدان التي تؤثر على الأطراف إلى ممارسة الضغط اللازم في السعي إلى إحلال السلام في أوكرانيا مع الاحترام الكامل لسلامتها الإقليمية وسيادتها ووحدتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. كما أشكر وكيل الأمين العام السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

في ممرات هذه المنظمة، كثيرا ما يجري الحديث عن السأم من مسألة أوكرانيا بسبب العديد من الجلسات التي عقدت بشأن هذا الموضوع في مجلس الأمن والجمعية العامة على السواء. وأود أن أذكر بوضوح شديد هنا أن إسبانيا لن تسأم أبدا من الدفاع عن وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ولهذا نرى أنه من الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن متابعة تطورات الحالة بشكل وثيق للغاية.

واستمعنا ببالغ القلق إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام السيد فيلتمان، الذي وصف الحالة على أرض الواقع بأنها تبعث على القلق. ذلك القلق مبررٌ، إذ اجتمع أمس تحديدا المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأدلى بنفس الملاحظة إزاء الحالة على أرض الواقع.

وتؤيد إسبانيا بطبيعة الحال أنشطة المنظمة والجهود التي يبذلها فريق الاتصال الثلاثي التي تهدف إلى تحقيق وقف فعال لإطلاق النار وتنفيذ العناصر المعلقة من ترتيبات مينسك. ويظل بروتوكول ومذكرة مينسك من النقاط المرجعية الأساسية في هذا الصدد، ولا ينبغي أن يعاد تفسيرهما. وجميع الجهود الرامية إلى العودة إلى المسار المنصوص عليه في ترتيبات مينسك ستكون موضع ترحيب، ولذلك نأمل في استمرار الجهود المبذولة في الأيام الأخيرة في صيغة نورماندي وفي إطار فريق الاتصال الثلاثي لإحراز تقدم.

وكما قلت، نشعر ببالغ القلق إزاء تصعيد الحالة على أرض الواقع، ونعتقد بأنه لا بد من أن يؤكد من جديد جميع الموقعين على اتفاقي مينسك على صلاحية وقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بالسكان المدنيين، أود أن أقول إن الحيلولة دون معاناتهم تمثل مهمة عاجلة ولا غنى عنها. إننا بحاجة إلى ضمان توزيع فعال للمعونة الإنسانية، وقد أثبت الاتحاد الأوروبي أنه أحد جهات التنفيذ الفاعلة في ذلك الصدد وسيواصل ذلك. لقد قدمنا حتى الآن مبلغ ٧٦ مليون يورو في المعونة ونعمل على زيادة ذلك المبلغ. وخصصت من ذلك المبلغ نسبة ٤٠ في المائة لسكان مناطق النزاع التي يسيطر عليها المتمردون. وأود أن أقول إن هناك خطر واضح من استخدام المساعدة الإنسانية لأسباب خاطئة، ونحن بحاجة إلى العمل معا لإنشاء آليه، ربما في إطار فريق الاتصال الثلاثي، الذي سيسعى إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى من يستحقونها حقا.

وأخيراً، نشدد على أن أي حل دائم ومستدام يجب أن يشمل احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ذلك هو جوهر قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ والرسالة الأساسية التي سينقلها وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا، السيد غارسيا مارغايو إلى السلطات في كييف حينما يسافر إلى المنطقة في ٨ و ٩ شباط/فبراير. وستكون تلك الرحلة إحدى رحلاته الأولى منذ بدء عضوية إسبانيا غير الدائمة في مجلس الأمن.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. لقد استجبنا لتحذيرة بشأن تدهور الحالة الأمنية في دونباس خلال الأيام القليلة

الماضية. استؤنف القتال بكثافة لم نشهدها في أوكرانيا لعدة أشهر، لا سيما حول ما تبقى من مطار دونيتسك.

ما تشتد الحاجة إليه بصورة عاجلة الآن هو التوصل إلى وقف التصعيد لعودة الحوار السياسي إلى المسار الصحيح. يجب أن تفهم الأطراف أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للتراع، الذي أودى بالفعل بحياة أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص، وينطوي على تكاليف باهظة لأوكرانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي.

والتنفيذ الكامل بحسن نية لاتفاقي مينسك من جانب جميع الأطراف وحده سيوفر سبيلا للخروج من الأزمة. ويجب بذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك الهدف.

وتظل فرنسا على استعداد كامل بغية تحقيق تسوية سلمية ودائمة للتراع، وفي هذا السياق تؤيد جميع المبادرات الدولية التي تتقاسم ذلك الهدف. والوزير لوران فابيوس على اتصال وثيق مع نظرائه في ألمانيا وروسيا وأوكرانيا. اليوم في برلين، كان هناك المزيد من عمليات تبادل الآراء بين الوزراء في إطار إطار صيغة نورماندي.

إن أهدافنا، على نحو ما ذكر الرئيس الفرنسي مؤخرا، واضحة ومتسقة وهي: احترام وقف إطلاق النار؛ سحب الأسلحة الثقيلة من خط التماس؛ تسوية المسائل الإنسانية؛ وفي نهاية المطاف، انتخاب ممثلين جدد في شرق أوكرانيا.

اعتمد المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمس، التي تمثل فيه روسيا وأوكرانيا، بيانا سياسيا يدعو إلى وقف التصعيد والتنفيذ الكامل لاتفاقي مينسك. وذلك أيضا خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكن بعيدا عن مجرد الكلمات، وقبل كل شيء، نحن الآن بحاجة إلى إجراءات ملموسة وقابلة للتحقق.

ينبغي لمجلس الأمن، الذي تناول العام الماضي الأزمة الأوكرانية في أكثر من ٣٠ مناسبة، دعم تلك الجهود والمشاركة في السعي إلى إيجاد حل دائم. وينبغي عدم الاستخفاف بخطر انتشار الأزمة داخل أوكرانيا وخارجها. ولذلك يجب أن تظل أوكرانيا في صميم أولويات مجلس الأمن.

بيد أنه للسبب نفسه نود أيضا أن نفتح فصلا جديدا في عام ٢٠١٥ لإيجاد مخرج من دوامة المواجهة، ونود أن نفعل ذلك من دون التخلي عن مبادئنا. ما من شيء يمكن أن يقوض سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها داخل حدودها الدولية.

ورغم المفارقة، الأمر الآن أوضح مما كان عليه قبل بضعة أشهر. المعايير اللازمة لإنهاء الأزمة معروفة الآن للجميع، ألا وهي اتفاقي مينسك. رغم كل الصعاب، وبالرغم من فترات متناوبة من العنف، كما نرى الآن – والهدوء، تم الالتزم بخريطة الطريق حتى الأسبوع الماضي. لم تعترض عليها الأطراف.

لا يزال تنفيذها صعبا للغاية. المناقشات التي جرت في فريق الاتصال بطيئة للغاية، ولن تؤدي إلا إلى نتائج متواضعة. وهذا بسبب انعدام الثقة الكبير السائد بين الطرفين الروسي والأوكراني. يجب التغلب على الحالة الراهنة، ويجب أن نشجع كل طرف على التحلي بالشجاعة للاشتراك في تلك العملية.

على المستوى النظري، توجد الآن آلية للتحقق وتوفير الزخم السياسي: وهي صيغة نورماندي. تسعى إلى تشجيع الأطراف على المضي قدما والإحاطة علما بالتقدم المحرز.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، إذ إن الحالة على أرض الواقع توضح ذلك بشكل مأساوي اليوم. يجب علينا أن نمضي قدما إذا أردنا أن تتغلب ديناميات الدبلوماسية على العنف والفوضى. ويبدو واضحا لنا أن روسيا مترددة في إجراء حوار علني ومستدام لتطبيع الحالة.

وأعمال العنف التي اندلعت مؤخرا دليلٌ آخر على أنه يمكن لروسيا تأجيج التوترات حتى حين تبدأ العملية الدبلوماسية.

ندعو أيضا أوكرانيا إلى إطلاق عملية تؤدي الإصلاحات المؤسسية مع إيلاء المزيد من الاستقلال الذاتي لدونباس وفي الوقت نفسه احترام سيادة أوكرانيا. وندعو مرة أخرى روسيا إلى وقف نقل الأسلحة والأفراد عبر الحدود الروسية – الأوكرانية. إننا ندعو روسيا إلى استخدام كل ما لديها من نفوذ للتأثير على الانفصاليين من أجل كفالة الصمود التام لوقف إطلاق النار.

ويظل تأمين الحدود الروسية – الأوكرانية أمرا حيويا للخروج من الأزمة. ويجب على جميع القوافل القادمة من أوكرانيا، والاتحاد الأوروبي، وبطبيعة الحال من روسيا أن يتم تنظيمها وفقا للقانون الأوكراني.

وتقوم سياستنا على الحزم والانفتاح على الحوار. ويتم اتباع هذه السياسة في نيويورك كما هو الحال في أماكن أخرى. إن عزمنا ثابتٌ إلى جانب شركائنا الأوروبيين والأمريكيين.

السيد الحمود (الأردن): أود شكر مساعد الأمين العام للشؤون السياسية السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يعرب الأردن عن بالغ القلق إزاء التدهور المتسارع للأوضاع في أوكرانيا وبلوغ الأزمة حدودا خطيرة، مما يحتم على مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل أن يعمل أكثر من أي وقت مضى على حل هذه الأزمة، التي أودت بحياة أكثر من ٧٠٠ ٤ قتيل لغاية الآن، وشردت أكثر من مليون مواطن إلى مناطق أخرى داخل أوكرانيا وإلى الدول المجاورة، جراء النزاع في المنطقة الشرقية وجراء تدهور الأوضاع الانسانية فيها، وخاصة في الخدمات الأساسية الاجتماعية والصحية، هذا فضلا عن ارتكاب انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الانسان لا نحتاج لتعدادها في كل اجتماع، بل التأكيد على ضرورة وقفها.

لذا ندعو كافة الأطراف إلى ضبط النفس والوقف الفوري لاستخدام القوة وانقاذ عملية السلام من خلال العودة للمفاوضات السلمية وتجنب المزيد من التصعيد أو الانزلاق نحو نزاع لن يجلب سوى المزيد من العنف بين جميع الأطراف المتنازعة. ونؤكد مجدداً على ضرورة الحد من استخدام اللغة التصعيدية والاستفزازية بين الأطراف وتغليب منطق العقل والحوار.

ويجدد الأردن تأكيده على ضرورة احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وسيادتها ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعلى ضرورة إعادة الأمن والهدوء إلى المناطق الحدودية ووقف تدفق المقاتلين الاجانب والأسلحة للانفصاليين. إن عدم الاستقرار فى أوكرانيا لن يمسها وحدها بل سيتعداها إلى جميع دول المنطقة ومحيطها بأكمله، وانعكاساتها السلبية السياسية والاقتصادية ستمتد إلى الإقليم ككل. وهذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية لتنفيذ اتفاق مينسك بشكل كامل روحا ومضمونا، وهو الإطار السياسي الذي اتفقت عليه كافة الأطراف من أجل الوصول إلى السلام الشامل.

كما ندعو الحكومة الأوكرانية إلى الاستمرار في برامجها الاصلاحية خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الحكومي والقضائي وتحقيق العدالة من خلال محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بمن فيهم مستخدمو الأسلحة المتفجرة، واحالتهم للقضاء، واستكمال المحاكمات التي بدأت بحق بعض منهم. ونؤكد على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين واستكمال استراتيجية حقوق الانسان التي تم وضعها للخمس أعوام القادمة.

وفي الختام، سيدي الرئيس، يثمّن الأردن ويدعم كافة الجهود التي تبذل لإحلال السلام وإعادة الأمن والاستقرار لأوكرانيا بما فيها جهود القادة الأوروبيين ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، وكذلك مساعي كازاخستان لاستضافة

قمة رباعية في نهاية الشهر الحالي. ويتطلع الأردن بكل اهتمام لهذه القمة وكذلك لعقد اجتماع عاجل لمجموعة الاتصال في مينسك، ويأمل أن يحقق هذان الاجتماعان نتائج إيجابية، وأن يتم التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف، التي بدورها ندعوها إلى اظهار التزام حقيقي واستغلال فرص السلام هذه للعمل على تهدئة الوضع في أوكرانيا وإحلال السلام الدائم.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم وكيل الأمين العام فيلتمان في أعقاب زيارته مؤخرا إلى أوكرانيا. إن تصاعد أعمال العنف المقلق على مدى الأسبوع الماضي يؤكد التهديد الخطير الذي لا تزال الحالة في شرق أوكرانيا تشكله على السلام والأمن الدوليين.

لقد شعرنا جميعا بالصدمة إزاء مقتل ١٢ مدنيا على الأقل بفولنوفاخا في وقت سابق هذا الشهر، وإزاء التقارير التي تفيد بتعرض المستشفيات في دونيتسك للقصف. ورأينا المزيد من التقارير التي تفيد بعبور أفراد ومعدات روسية للحدود الأوكرانية. وفي خضم هذا، استمعنا إلى النمط المعتاد من الإنكارات والمعلومات المضللة الروسية.

من الواضح، كما كان الأمر عندما اجتمعنا آخر مرة، في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7311)، أن إجراءات روسيا لا تزال تقوّض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، منتهكة القواعد الدولية ومستهزئةً بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. كما أن الآثار الإنسانية لهذه الإجراءات واضحةٌ أيضا. لقد شُرّد أكثر من مليون شخص من ديارهم. وبينما تزداد أحوال فصل الشتاء شدةً، فإن الحالة لا تسير إلا نحو الأسوأ حيث يصبح المسنون والشباب والعجزة جميعهم ضعفاء بصورة متزايدة. يجب على الانفصاليين السماح لقوافل المساعدة الإنسانية الأوكرانية بدخول المناطق التي يسيطرون عليها ،ويجب على روسيا أن تتوقف عن استخدام القوافل الإنسانية من جانب واحد كغطاء لتزويد الانفصاليين بتلك الأسلحة.

إن حالة حقوق الإنسان تدعو للقلق أيضا، مع انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في شبه جزيرة القرم التي ضُمت بصورة غير قانونية، والانهيار الكامل في القانون والنظام في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون.

وفي ضوء هذ السياق المتدهور، ينبغي أن يثير استياءَنا جميعا عدمُ الاستجابةِ للنداءات المتكررة الداعية إلى وقف إطلاق النار، واحترامسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. يجب على جميع الأطراف أن تشارك في حوار بنّاء والتوصل إلى إنهاء العنف في شرق أوكرانيا. ولا بد أن تتخذ روسيا خطوات من أجل سحب المعدات والأفراد من أوكرانيا، ووقف دعمها للانفصاليين، ومراقبة الحدود بفعالية.

وعلى الرغم من استمرار الإدعاءات بعكس ذلك، فإن الأدلة على الدعم من روسيا لا يمكن إنكارها. فقبل يومين، شوهدت سريتان من القوات الروسية، بما في ذلك ما يصل إلى ٣٠ ناقلة أفراد مصفحة وعشرات الدبابات، تعبران الحدود إلى أوكرانيا. ونرى يوميا الجنود الروس يعملون إلى جانب الانفصاليين. ونرى الانفصاليين يُشهِرون أحدث رشاش روسي من طراز (PKP). كما رأينا الدبابات الروسية المصدر من طراز (T-72 BM) في شوارع لوغانسك ودونيتسك. إن القوات المسلحة الأوكرانية لا تستخدم أيّاً من هذين الطرازين: (PKP) و (T-72 BM).

ولا تزال عواقب الحالة في دونباس تضرّ بكل من شعبي أوكرانيا وروسيا واقتصادهما. ولكنّ هناك مخرجا سياسيا: من خلال تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بمينسك في أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، وعلى الرغم من العديد من المبادرات الدبلوماسية، بما في ذلك اجتماع اليوم بصيغة نورماندي، فقد قضى أكثر من ١ ٠٠٠ شخص منذ قطع تلك التعهدات، في أيلول/سبتمبر، وبسط الانفصاليون سيطرتهم على منطقة أخرى كبيرة من الأراضي الأوكرانية منذ اتفاقات أيلول/سبتمبر.

في الواقع، فإن أي تحليل لتنفيذ اتفاقي مينسك يكشف عدم تنفيذ الاتحاد الروسي والانفصاليين الواضح لـ ١٠ التزامات من بين ١٢ التزاما جرى التعهد بها في تلك المناسبة. ولا يزال على وجه الخصوص، رفض الاتحاد الروسي تنفيذ بندين مهمين، يقوض فرص إحلال السلام في أوكرانيا.

أولا، إتفقت جميع الأطراف في مينسك، على ضمان الرصد المستمر للحدود الأوكرانية الروسية، وعلى أن تتحقق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من إنشاء منطقة أمنية في المناطق الحدودية لأوكرانيا والاتحاد الروسي. ورغم الجهود الجبارة التي تبذلها المنظمة، التي كان عملها مثالا يحتذى به رغم التحديات القائمة، لا يجري رصد سوى نقطتين من نقاط التفتيش حاليا على الجانب الروسي، مع ترك مئات الكيلومترات مفتوحة لتدفق الأسلحة والأفراد إلى أوكرانيا. وإذا كان الاتحاد الروسي جادا بخصوص مينسك، فيجب عليه الكف عن عرقلة توسيع نطاق عمل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون.

ثانيا، إتفقت جميع الأطراف في مينسك على ”سحب التشكيلات المسلحة غير الشرعية، والمعدات العسكرية والمقاتلين والمرتزقة من أراضي أوكرانيا“. بينما يستمر وجود مئات الأفراد من القوات الروسية على أراضي أوكرانيا، إلى جانب الآلاف ممن يسمون بالمتطوعين، في انتهاك صارخ للبروتوكول. ويعد سحب تلك القوات أمرا أساسيا لاتفاق مينسك، والطريقة الوحيدة لضمان السلامة الإقليمية لأوكرانيا في المستقبل.

ومن المهم أن يواصل المجلس الاهتمام عن كثب بالحالة في أوكرانيا، والإصرار على تحقيق مزيد من التقدم في اتجاه تنفيذ اتفاقي مينسك. لقد اختار الاتحاد الروسي عدم التقيد بالتزاماته ومواصلة الطريق لاستعادة الاستقرار. وأوكرانيا، للأسف، ليست الحالة الوحيدة. حيث أبرم الاتحاد الروسي اتفاقا مع محافظة أبخازيا الجورجية الانفصالية، وهو بصدد فعل الشيء ذاته مع منطقة جورجية أخرى، هي أوسيتيا الجنوبية. ويشير ذلك إلى أحد أنماط التدخل الروسي في الشؤون الداخلية لجيرانها، وتجاهلا صارخا لسيادتهم وسلامتهم الإقليمية.

إننا ندعو الاتحاد الروسي إلى ممارسة نفوذه على الانفصاليين، ووقف الأنشطة المزعزعة للاستقرار والعمل بحسن نية لإيجاد حل سياسي. إن اتفاقي مينسك تتيح الإطار لهذا الحل. ويجب تنفيذهما بالكامل ودون تأخير.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

لا تزال الحالة الراهنة في شرقي أوكرانيا مضطربة، مع زيادة عدد الاشتباكات المسلحة وأعمال العنف، الأمر الذي أدى إلى وقوع خسائر بشرية وتدمير للممتلكات. إن الصين قلقة للغاية، ولديها مخاوف بخصوص الحالة. وتتمثل أهم الأولويات الآن في تنفيذ جميع الأطراف المعنية لاتفاقي مينسك بشكل فعال وشامل، والتزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، لمنع المزيد من التصعيد للصراع والمواجهات، والتوصل في أقرب وقت ممكن لوقف إطلاق النار، ووقف أعمال العنف في شرقي أوكرانيا .

وترى الصين أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتسوية المشكلة الأوكرانية. وتجد الأزمة في أوكرانيا جذورها في حقائق تاريخية معقدة وأسباب معاصرة. ويكمن الحل الجذري للمشكلة الأوكرانية في المراعاة التامة للحقوق والتطلعات المشروعة لجميع المناطق والمجموعات العرقية في أوكرانيا، مع معالجة المخاوف المعقولة لجميع الأطراف المعنية بحيث يمكن موازنة مصالحها.

وترحب الصين بالجهود الإيجابية لتي بذلتها مؤخرا الأطراف المعنية للضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الأوكرانية وتدعمها، وتأمل في أن تتكاتف وتأخذ في الاعتبار بشكل كامل المصالح المشروعة والمخاوف المعقولة لكل طرف من الأطراف، من خلال آليات وساطة على غرار ترتيبات

نورماندي ومينسك، وإيجاد تسوية سياسية شاملة ومتوازنة ودائمة في أقرب وقت ممكن، من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في أوكرانيا، وكذلك في المنطقة ككل.

لقد تمثل موقف الصين منذ فترة طويلة في احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية. إننا نؤيد كل الإجراءات المفضية إلى إجراء حوارات ومشاورات سعيا لإيجاد حل سياسي للأزمة الأوكرانية. وسنحافظ على موقفنا العادل والموضوعي من خلال الاضطلاع بدور إيجابي وبناء من أجل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الأوكرانية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فيترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات التي يعقدها مجلس الأمن بشأن أوكرانيا. ونرحب أيضا بالسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ونشكره على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في أوكرانيا.

إن جمهورية فيترويلا البوليفارية تدعم مبدأ التسوية السلمية للتراعات وفقا للقانون الدولي. ونحن ندعو إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للأزمة الأوكرانية بشكل بناء، ووفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي.

إننا على اقتناع تام بضرورة وضع حد للأعمال العدائية في جنوب شرق أوكرانيا في أقرب وقت ممكن. ونرفض أعمال العنف والاضطهادين العرقي والسياسي، وأعمال الإرهاب بغض النظر عن مرتكبيها.

والتفاوض المباشر هو الوسيلة الأنسب لتحقيق ذلك الهدف، ويجب ألا يجري أي تدخل في المسائل التي تقع ضمن الولاية القضائية الداخلية للدول، سواء أكانت مسائل عسكرية أو سياسية أو اقتصادية.

وتؤكد فيترويلا بأن وساطة المنظمات الإقليمية هي السبيل إلى تسوية تفاوضية للصراع. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وألمانيا، وفرنسا الرامية إلى تعزيز الحوار بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وممثلي منطقة دونباس. ونأمل أن تساعد الاجتماعات السياسية الأخيرة على التوصل إلى وقف لإطلاق النار من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق سلام دائم، في امتثال صارم لاتفاقي مينسك.

وتعتقد فيترويلا أنه ينبغي للأطراف التصرف باعتدال من أجل تجنب تأثر الحوار جراء الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر. وفي هذا الصدد، فإن بلدنا يرفض تطبيق الجزاءات القسرية الأحادية الجانب، التي تتعارض مع القانون الدولي، وتأتي بنتائج عكسية، فيما يخص الرغبة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، لأنها تؤدي إلى تلاشي المناخ اللازم لإرساء الثقة بين الطرفين.

ونحن نعتقد أيضا أنه يجب التحقيق في أي حادث ميداني، بطريقة مستقلة، مع تقديم الأدلة التي تدعم استنتاجاته.

ويجب علينا تجنب التصعيد العسكري وانتشار الصراع. وينبغي بذل كل الجهود لمعالجة الأسباب التاريخية والجذرية للأزمة، من أجل تحقيق سلام قوي ودائم يشمل جميع الأطراف المعنية.

إننا ندعو الأطراف إلى التقيد الدقيق بالالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين في المناطق المتضررة من أعمال العنف، بما في ذلك الحاجة لضمان وصول المساعدات الإنسانية للمشردين داخليا واللاجئين وغيرهم ممن يعيشون في المناطق المتضررة من التراع.

وأخيرا، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها سعيا إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم، مما يصب في مصلحة الجميع، ومصلحة المنطقة برمتها.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ويعبر وفد بلدي عن تقديره لوكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية المتعمقة.

وتتشاطر ماليزيا القلق البالغ الذي أعرب عنه وكيل الأمين العام فيلتمان، وأعضاء المجلس الآخرين جراء الحالة المتدهورة في الميدان في شرقي أوكرانيا. كما عبر عن ذلك الأمين العام في ١٨ كانون الثاني/يناير، هدد التصعيد الحاد في الأعمال القتالية، وخاصة في مطار دونيتسك، بانهيار وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وفي سبيل وقف تصاعد الحالة فورا، تدعو ماليزيا الأطراف المتنازعة إلى وقف القتال والتقيد بالتزاماتها بتنفيذ بروتوكول ومذكرة مينسك في مجملهما. ولن يكون الحل العسكري مستداما ولن يفيد أحدا.

لقد أسفرت الأزمة في أوكرانيا عن سقوط عدد كبير جدا من الضحايا. فقد قتل ما يقرب من ٥ ٠٠٠ شخص، في حين شُرِّد أكثر من مليون شخص. وتشعر ماليزيا بالحزن العميق للقصف المأساوي الذي تعرضت له مؤخرا حافلة لنقل المدنيين في ١٣ كانون الثاني/يناير في منطقة دونيتسك، الذي تسبب في وفاة ١٢ شخصا وإصابة ما يزيد على ذلك، ومن بينهم النساء والأطفال. وتدعو ماليزيا إلى إجراء تحقيق مستقل في الحادث ومساءلة الجناة. وليس ذلك الحادث الأخير سوى مثال آخر على أعمال القتل الطائش في وقت يؤدي فيه تصاعد النزاع في شرقي أوكرانيا إلى سقوط المزيد من الضحايا الأبرياء.

وعقب إسقاط طائرة الرحلة MH-17 الذي أودى بحياة ٢٩٨ من المدنيين وهزّ الضمير العالمي في الصيف الماضي، كانت ماليزيا تأمل في أن يدفع ذلك الحادث المأساوي الأطراف المتنازعة إلى تهدئة الوضع ووقف القتال والشروع في الحوار بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وبدلا عن ذلك، امتد أمد النزاع وأصبح أكثر حدة منذ ذلك الحين ليسفر عن عدد متزايد من الإصابات ويتسبب في أزمة إنسانية.

ونحن مقتنعون بأن التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. ونؤكد على وجه الخصوص التزامنا بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، فضلا عن مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، على النحو المكرس في الميثاق. وفي ذلك الصدد، تدين ماليزيا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو استقلالها السياسي، وهو ما أدى إلى الأزمة. وتعتبر ماليزيا تلك التهديدات انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

وتدعو ماليزيا جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة، وتحث الأطراف المتنازعة على أن تواصل استكشاف جميع السبل الممكنة لإيجاد حل سلمي للأزمة. وتدعم ماليزيا سائر الجهود السلمية، بما في ذلك المبادرات الدبلوماسية الدولية الرامية إلى تسوية الحالة في أوكرانيا. وندعو جميع الأطراف إلى احترام سيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإلى التصرف بمسؤولية والتوجه نحو إيجاد تسوية سلمية. وماليزيا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور بنّاء نحو تهدئة الأزمة واستئناف المحادثات بهدف استعادة استقرار أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونأمل أن يتّبع كلا الجانبين نهجا معتدلا، وأن يتوصلا إلى حل مقبول على نحو متبادل. ويجب على جميع الأطراف إعطاء الأولوية القصوى لمصلحة شعب أوكرانيا ورفاهه وأمنه.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية. وتشعر نيجيريا بقلق بالغ إزاء عدم تغير الحالة في الميدان، بالرغم من مختلف الجهود التي بذلت بهدف حل الأزمة في أوكرانيا. فما يزال القتال بين قوات الحكومة والمتمردين الانفصاليين مستمرا دون هوادة، بل تأججت نيرانه في واقع الأمر.

وما فتئنا ندعو في جميع تصريحاتنا بشأن الأزمة في أوكرانيا إلى التوصل إلى إيجاد حل سياسي من شأنه الاستجابة بصورة كافية لشواغل الانفصاليين، في ذات الوقت الذي يحافظ فيه تماما على سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن احترامها. وما زلنا على ذلك الموقف. ونحث الأطراف على العمل بحسن نية من أجل التغلب على المأزق الحالي فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق مينسك الذي ترى نيجيريا أنه يوفر إطارا عمليا وموثوقا به لإيجاد حل سلمي للأزمة.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشكّل تصاعد العنف مؤخرا في أوكرانيا تهديدا خطيرا لتلك الخطوات المتخذة نحو السلام، التي كانت هشة – في أفضل الأحوال – حتى قبل هذا التصعيد الأخير. ولا يسعنا سوى الاتفاق مع تقرير وكيل الأمين العام الذي يشير إلى تزايد القلق إزاء الحالة، ولا سيما الحالة الإنسانية. وعليه، ما تزال نيوزيلندا تشعر بالقلق الشديد إزاء هذا النزاع، وخاصة آثاره السلبية على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، كالسلامة الإقليمية وحظر التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها. وقد أدى هذا النزاع حتى الآن إلى خسائر غير مقبولة في الأرواح، وخصوصا بين المدنيين. وشرّد أيضا أكثر من مليون شخص من ديارهم، وهم يواجهون الآن ظروفا قاسية جدا في فصل الشتاء.

وما أكثر الأمثلة على أثر هذه المأساة على المواطنين الأبرياء. ويعرقل أيضا تدمير أحد الجسور الرئيسية في لوغانسك خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية، والذي كان هدفا عسكريا دون شك، إيصال الإغاثة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. وبالتالي، فإننا نحث على التعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة إلى الفئات الضعيفة من السكان على وجه الاستعجال.

إن ما يثير القلق بصفة خاصة هو أن النزاع ما زال مستمرا بالرغم من الالتزامات الواضحة والصريحة الواردة في بروتوكول ومذكرة مينسك. وندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب هذين الاتفاقين، بما في ذلك الوقف الفوري والتام لجميع الأعمال العدائية، مع التحديد الواضح لخط التماس بين الأطراف. وندعو إلى مواصلة الإفراج عن المحتجزين. ويجب تنفيذ هذه الشروط فورا بهدف التمكين من استئناف المناقشات الدبلوماسية المجدية، وخاصة المشاورات المرتقبة على مستوى مؤتمر القمة. وقد أصبحت تلك المشاورات ملحّة للغاية الآن. وينبغي أن يكون واضحا بالنسبة لنا جميعا أنه لا يمكن حل هذه الأزمة عن طريق استخدام القوة. ويجب إيجاد حل سياسي مستدام.

وما زلنا نطالع بمزيد من القلق التقارير التي تشير إلى تورط القوات والعتاد الروسيين في النزاع. ونحث روسيا والانفصاليين الموالين لها معا إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وندعو روسيا أيضا إلى استخدام نفوذها – على نحو ما أبلغنا ممثلها للتو بأنها قد فعلت في وقت سابق – بهدف ضمان احترام الانفصاليين الموالين لروسيا لوقف إطلاق النار بصورة كاملة.

ونرحب بدور الوساطة الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونهيب بها مواصلة جهودها الرامية إلى إنهاء القتال. ومع ذلك، فإننا نرى أيضا أنه يجب على مجلس الأمن هذا أن يرتقي إلى مستوى مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد أشير آنفا إلى أن المجلس قد اجتمع في عام ٢٠١٤ ما لا يقل عن ٢٧ مرة بغرض مناقشة الحالة في أوكرانيا، غير أننا لم نر سوى أثر ضئيل جدا لكل ذلك الاهتمام الرفيع المستوى بالحالة.

وعليه، تؤكد نيوزيلندا على ضرورة أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره على النحو المناسب في هذه الجلسة الـ ٢٨ وتدعو إلى أن يشارك المجلس بصورة هادفة أكثر، فضلا عن التركيز حقا على دعم الجهود الرامية إلى التفاوض

على إيجاد حل للنزاع. وعندئذ فقط يمكننا أن نرى نتائج ملموسة لأولئك الذين تضرروا أكثر من غيرهم من هذا النزاع: وهم السكان في شرق أوكرانيا.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بعقد هذه الجلسة بعد ظهر اليوم، ونشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية المتعمقة جدا للمجلس.

إن للأزمة في أوكرانيا عواقب خطيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعب البلد. ونتفق على أنه يجب إيجاد جميع الوسائل السلمية المؤدية إلى حلها.

ويشكل اتفاق مينسك الموقع في أيلول/سبتمبر أساساً هاماً للتوصل إلى تسوية ما دام بإمكان جميع الأطراف المعنية إظهار الإرادة السياسية لجعله حقيقة واقعة، روحا ونصا. ونحن نعرف أن من المقرر عقد جولة من المفاوضات عصر هذا اليوم في برلين بين وزراء خارجية كل من روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا. ونحن مقتنعون بأنه سيكون من الممكن التوصل إلى حل عن طريق التفاوض إذا كانت الأطراف تملك الإرادة السياسية. وسيكون هذا بلا شك تطوراً جديراً بالترحيب من قبل المجلس في بداية سنة جديدة ومع استئناف مداولاتنا بشأن هذه الأزمة.

إن الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا تدعو للأسف، ومن غير المقبول أن يتعرّض كل هؤلاء البشر الناس للقتل والتشويه والحرمان من الغذاء والمياه النظيفة والسكن وغيرها من ضروريات الحياة البشرية، لا سيما بالنظر إلى الشتاء القارس البرودة الذي يمرّون به.

وأخيراً، تناشد أنغولا جميع الأطراف المعنية بالنزاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة استخدام ذكائها من أجل إيجاد حلول ممكنة لصون السلام والأمن الدوليين في هذا النزاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل شيلي.

نشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

أود أولاً أن أعرب عن مدى القلق الذي يساورنا إزاء تصعيد الأزمة في شرق أوكرانيا وجنوبها، لا سيما حول مطار دونيتسك. ونأسف من تفاقم الحالة الأمنية، الأمر الذي ترتب عليه عواقب خطيرة على السكان المدنيين، الذين ما زالوا يعانون من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان تمارسها جميع الأطراف.

ونحث الأطراف على التقيد التام بوقف إطلاق النار، والذي تقوم بمراقبته والتحقق منه بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عملاً بأحكام اتفاقي مينسك. ونحن على ثقة في القدرة التامة لجميع الأطراف على تنفيذ الاتفاق، وهو صك سياسي شامل للجميع يهدف إلى تحقيق السلام والهدوء لجميع سكان شرق أوكرانيا. ونحث جميع الأطراف على مواصلة الحوار الرفيع المستوى من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع وممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات. ونأمل في أن تتمكّن مجموعة اتصال مينسك من تحقيق نتائج إيجابية في الأسابيع المقبلة.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي دائم، ينبغي توفير المساعدة الإنسانية دون تأخير ووفقاً للمبادئ الإنسانية. ويجب أن توجه جهود المجتمع الدولي من خلال الحكومة المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الأولى عن مساعدة شعبها وحمايته.

ونشدد على استمرار أهمية تعزيز سيادة القانون والالتزام باحترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لأوكرانيا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢

والقانون الدولي، فضلاً عن احترام مبدأ عدم التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

وأخيراً، نؤكد مجدداً دعمنا للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لوضع حد للأوضاع التي تتحمّلها أوكرانيا، ونأمل أن تواصل مختلف الآليات الدولية المستقلة المساهمة في حل هذه الأزمة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الفعالة لأعمال المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في هذا العام، أود أيضاً أن أهنئ الأعضاء الجدد – إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا – على انتخابها لعضوية المجلس. وإنني ممتن لكم يا سيدي على عقد هذه الجلسة، وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

لقد انقضى ما يقرب من عام على الأحداث التي وقعت في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٤، عندما تلاعب الاتحاد الروسي باثنين من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة – الحق في تقرير المصير والحق في الحماية – من أجل إيجاد ذريعة زائفة لغزو أوكرانيا. ونتيجة لذلك، احتلّ ثم ضم جزءاً من الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا، جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وسيُقدَّم الاتحاد الروسي عاجلاً أو آجلاً إلى العدالة على جريمة العدوان تلك ضد أوكرانيا.

وحتى يومنا هذا، يواصل الاتحاد الروسي عدوانه العسكري في منطقتي دونيتسك ولوغانسك الأوكرانيتين بإرسال وحدات عسكرية إلى داخل أراضينا، وإيصال الأسلحة الثقيلة إلى الجماعات الإرهابية المحلية، وتدريب وتجهيز وتمويل المرتزقة وشن حرب معلومات. ويهدف هذا العدوان إلى إرغام حكومة بلدي على تغيير نظامها الدستوري والإقليمي، مما يقوض السلامة الإقليمية والسيادة السياسية لأوكرانيا.

لقد كان كل يوم من العام المنقضي مؤلماً للشعب الأوكراني. ففي ٨ حزيران/يونيه، قام مسلحون مما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية بتعذيب وقتل ثمانية من قساوسة ورعايا الكنيسة البروتستانتية في مدينة سلوفيانسك الأوكرانية. وفي ١٧ تموز/يوليه، تم إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 من منطقة خاضعة لسيطرة الإرهابيين. وفي الأسبوع الماضي، في ١٣ كانون الثاني/يناير، أطلق إرهابيون النار على حافلة ركاب بالقرب من بلدة فولنوفاخا الأوكرانية، فقتلوا ١٣ مدنياً أوكرانياً وأصابوا ١٥ آخرين. وأثبت التحقيق الجاري في هذا الهجوم الإرهابي المأساوي على المدنيين قرب فولنوفاخا، والاستنتاجات ذات الصلة بذلك لبعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن القصف جاء من مناطق الشمال والشمال الشرقي التي تحتلها حالياً الجماعات المسلحة غير الشرعية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير أوكرانيا للإدانة القوية من المجلس لذلك العمل الإرهابي. يشن بلدي حرباً ضد الإرهاب. وهو يحارب على الخطوط الأمامية من أجل قيم عالمية مثل الحرية والسيادة والديمقراطية.

وفي أعقاب اتفاقي مينسك في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعلن رئيس أوكرانيا وقفاً لإطلاق النار وبدأ، دون استثناء، في تنفيذ جميع نقاط الاتفاق الذي وقع عليه ممثلو كل من أوكرانيا وروسيا والمتمردين. وعلى الرغم من أنهم موقعون على الاتفاقات، انتهك الجانب الروسي والإرهابيون المدعومون من الروس بوحشية وإصرار أحكام اتفاقي مينسك. وبدعم من روسيا، وفي انتهاك لترتيبات مينسك، احتلّت الجماعات المسلحة غير الشرعية أكثر من ٥٥٠ كيلومتراً

مربعاً منذ أيلول/سبتمبر. ونتيجة عدم امتثال الإرهابيين لنظام وقف إطلاق النار، خسرت أوكرانيا خلال هذه الفترة ٢٣٧ من الأفراد العسكريين وما لا يقل عن ١٤٨ من المدنيين. وفي انتهاك لنظام وقف إطلاق النار، زاد قصف المواقع الأوكرانية. وعلى وجه الخصوص، تجاوز إجمالي القصف خلال الأيام العشرة الماضية وحدها أرقام الشهر السابق كلّه.

ومنذ توقيع اتفاقي مينسك في أيلول/سبتمبر، زاد الجانب الروسي إلى حد كبير وجوده العسكري في دونباس وملأ المنطقة بالأسلحة الثقيلة المتطورة جداً. وأعلن الإرهابيون مؤخراً أنهم أنشأوا قوات الجوية خاصة بهم. ونعتقد أن هذه مناورة للتغطية على نشر واستخدام الطائرات العسكرية الروسية في المستقبل في القتال. إن حشد القوات الروسية على الحدود الأوكرانية قد زاد أيضاً ووصل الآن إلى ٥٠ ٠٠٠.

وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أقول بضع كلمات باللغة الروسية.

(تكلم بالروسية)

ماذا تفعل كتيبة من الفرقة الـ ٧٦ المحمولة جواً من بيسكوف في منطقتي غيورغيفكا وكوماتشوفا السكنيتين؟ وماذا تفعل كتيبة في منطقتي بوبيدا وغريوريفكا السكنيتين؟

(تكلم بالإنكليزية)

يبلغ قوام الكتيبة نحو ٤٠٠ أو ٥٠٠ رجل.

(تكلم بالروسية)

ما الذي يفعله لواء منفصل للهجوم الجوي من أوليانوفسك في منطقة ستاروبشيفو؟ وهناك كتيبة من اللواء الآلي ٧٦ من مايكوب واللواء ٤٩ من ستافروبول. ما الذي تفعله وحدات مسلحة من فولغوغراد، كالينينغراد، كوستروما، شيلوفو، يورغا، أليسك، غوسينوزيورسك، بيتشينغ، سبوتنيك، نوفوروسيسك، تولا، نارو – فومينسك ومن أماكن أخرى في أوكرانيا؟ إن قوامها يزيد على ٨ ٠٠٠ جندي. هل هم في إجازة، كما سمعنا مرارا من الجانب الروسي على سبيل الإيضاح؟ هل تعرف أسرهم أين هم؟

(تكلم بالإنكليزية)

تنفي روسيا رسميا إرسال قوات، ولكن أُسر الجنود الروس الذين قُتلوا تروى حكاية مختلفة. فبماذا نسمي ذلك، إن لم يكن عدوانا؟ وأوجه انتباه المجلس مرة أخرى إلى أن الجماعات المسلحة غير الشرعية قد صعدت هجماتها وقصفها بعد تلقي تعزيزات من أراضي الاتحاد الروسي، بما في ذلك في شكل ما تسميه روسيا القوافل الإنسانية. ونحن نستنكر التصريحات الاستفزازية للمسؤولين الروس الذين حاولوا إلقاء المسؤولية عن الانتهاكات على أوكرانيا، بما في ذلك البيان الذي أدلى به الوفد الروسي في مجلس الأمن اليوم. وليس لدي أي نية لأن أعلق باستمرار على المعلومات المضللة بخصوص تنفيذ حكومة بلدي لاتفاقي مينسك أو التدابير التي اتخذتها حكومة أوكرانيا لتلبية احتياجات المواطنين الأوكرانيين في دونباس، أو أن أكرر تلك المعلومات. فقد ساعدنا مؤخرا في تعميم معلومات عن هذه المسألة على جميع أعضاء مجلس الأمن.

وحتى بالرغم من تصعيد العدوان الأجنبي، تظل أوكرانيا ملتزمة تماما بالتسوية السلمية للأزمة، والتي ينبغي أن تستند إلى اتفاقي مينسك والاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها السياسية. وقد بادرنا مرتين بوقف إطلاق النار وتقيدنا به من جانب واحد. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وقع ممثلون لأوكرانيا وروسيا على وثيقة عمل تنص على جدول زمني واضح لتنفيذ أحكام اتفاقي مينسك، وخاصة في ما يتعلق بضمانات وقف إطلاق النار الثنائي وسحب الأسلحة الثقيلة والعودة إلى خط التماس. وقد سحب الجانب الروسي توقيعه على تلك الوثيقة.

وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، كررت أوكرانيا مرة أخرى نداءها إلى الاتحاد الروسي واقترحت أن توقع روسيا على الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقي مينسك، بصيغته المتفق عليها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وأن تكفل بدء وقف إطلاق النار في ١٩ كانون الثاني/يناير. ونعتقد أن ذلك سيسمح لنا بأن نستأنف فورا وقف إطلاق النار لحماية المدنيين من الهجمات التي شنها المسلحون في المنطقة في غضون الأشهر الأربعة الماضية. وستهيئ بداية التنفيذ الصارم للوثيقة الظروف الملائمة لإجراء مشاورات في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية في المستقبل القريب، ثم لعقد مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في أستانا. ونحن نطالب بتنفيذ الخطة في نهاية المطاف

وكما قال رئيس أوكرانيا، السيد بيترو بوروشينكو، على الرغم من تصاعد الضغوط وأنشطة الإرهابيين، فإن أوكرانيا مستعدة للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، بالنظر إلى تقيدنا الكامل باتفاقي مينسك. فأوكرانيا تسعى جاهدة إلى تحقيق السلام. وما زلنا نتوقع نفس الالتزام باتفاقي مينسك من الجانب الروسي. فعلى الرغم من كل شيء، أكد رئيس الاتحاد الروسي مرارا تقيده بتنفيذ اتفاقي مينسك بصورة كاملة ودون استثناء. وهذا الموقف جرى التأكيد عليه، في جملة أمور، خلال مؤتمر القمة المتعددة الأطراف في ميلانو.

ونشكر بإخلاص جميع شركائنا على تضامنهم معنا في هذه الفترة الحاسمة بالنسبة لأوكرانيا وأوروبا ومجلس الأمن والعالم. ونشكر أولئك الذين أعربوا اليوم عن تأييدهم القوي للإفراج عن الطيارة الأوكرانية ناديا سافاتشينكو، المحتجزة بصورة غير قانونية في روسيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل بدء جلسة اليوم، كان من المفترض أن نعقد مشاورات مغلقة للنظر في ما إذا كان مجلس الأمن قادرا على الإسهام في تسوية الأزمة الأوكرانية، أم لا. غير أنه، وكما اشتكى الزملاء لنا، فقد كشف وفد الولايات المتحدة عن أوراقه، ونحن نعرف لماذا. وكان الهدف إثارة الجدل مرة أخرى لأغراض دعائية. وخرجت ممثلة الولايات المتحدة عن نطاق موضوع أوكرانيا وصدر عنها عدد من التلميحات غير اللائقة بخصوص سياسات روسيا. ولذلك، يتعين علينا أن نتكلم عن سياسة الولايات المتحدة.

طوال الأزمة في أوكرانيا، قامت الولايات المتحدة بدور مدمر، وإذا أردنا الصراحة – دور استفزازي. فبعد كل زيارة لمسؤولين كبار من الولايات المتحدة إلى أوكرانيا، كانت حكومة كييف تصعد الطابع التصادمي لأنشطتها، ويتزامن التصعيد العسكري المروع الحالي مع الزيارة التي قام بها إلى كييف قائد القوات الأمريكية في أوروبا. ومن المدهش أنه حيثما حولت واشنطن العاصمة بصرهانظرها – سواء إلى العراق أو ليبيا أو سوريا أو أوكرانيا أو أي مكان – نرى عدم الاستقرار والأزمات وسفك الدماء. ربما تعتقد الولايات المتحدة أن أوروبا ليس لديها ما يكفيها من المشاكل وأن الجزء الشرقي من القارة بحاجة إلى أزمة مطولة ومستمرة. ويبدو أن بعض العواصم الأوروبية – وإن لم يكن جميعها، كما تبين من مناقشة اليوم – قد بدأت تفهم إلى أين تسير الأمور.

وقد تكلمت السيدة باور وزملاء آخرون عن بعض الصراعات التي حدثت نتيجة سقوط الاتحاد السوفياتي ولسبب ما، ألقت باللوم في ذلك على روسيا. وأشير إلى أنه كان بالإمكان تسوية الصراع في ترانسدنيستريا منذ عام ٢٠٠٥ لو لم تتدخل واشنطن العاصمة في اللحظة الأخيرة لتقنع كيشينيوف بعدم التوقيع على الاتفاق الجاهز. ولم تكن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لتعلنا استقلالهما لو أن ساكاشفيلي غير المتزن بالفعل، والذي كان يحظى بدعم غير مشروط من

قبل واشنطن العاصمة، لم يصبح شخصا أهوج لا يمكن التنبؤ بتصرفاته في عام ٢٠٠٨.

أعود الآن إلى موضوع أوكرانيا. خلال مناقشة اليوم، استمعنا إلى عدد من الشكاوى المحددة ضد روسيا. وأود أن أوصي الزملاء بأن يدرسوا بعناية نص المؤتمر الصحفي الهام الذي عقده وزير خارجية بلدنا، السيد سيرغي لافروف، في موسكو اليوم وأن يعيدوا قراءة بياني.

وفي ما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا، أريد أن أقول شيئا واحدا فحسب. في جميع مناقشاتنا العديدة في مجلس الأمن، لم ينطق أعضاء وفد أوكرانيا قط بكلمة تنم عن الاحترام بل استخدموا عبارات مهينة بالفعل عند الإشارة إلى الجزء الجنوبي الشرقي من هذا البلد. إنهم يستخدمون مصطلحي ''قطاع الطرق'' و ''الإرهابيين''. وتصفهم النخبة السياسية الأوكرانية أحيانا بأنهم ''همجيون'' أو ''حشرات''. ولم أسمع حتى الآن زملائي الأوكرانيين يثيرون موضوع الحوار السياسي الشامل للجميع. وبينما لا تبدو حكومة كييف مستعدة لتناول هذا الأمر، فقد حان الوقت الآن للقيام بذلك بشجاعة سياسية ولفهم أنه لا يوجد سبيل آخر للإبقاء على أوكرانيا موحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بالطبع، أفهم رغبة ممثل الاتحاد الروسي في الحديث عن صراعات وأزمات أخرى، بدلا من الحالة وأساليبهم في مواصلة تقديم الدعم للانفصاليين الذين يعيثون فسادا في أوكرانيا. ويبدو أنه بينما ما زالت روسيا تتبع نفس الأساليب لدعم الانفصاليين في أوكرانيا، فإنها تواصل أيضا نفس أساليبها في المجلس – متمثلة في تشتيت الانتباه وإظهار تفضيلها للخيال على الحقيقة بصورة متكررة.

إذن، فلنكن واضحين. قيل إن الاتحاد الروسي يسعى جاهدا إلى تنفيذ اتفاقي مينسك. وفي الواقع، لم تتخذ روسيا والانفصاليون الذين تدعمهم أي خطوة عملية لتنفيذ اتفاقي مينسك الموقعة في أيلول/سبتمبر. وعلى سبيل المثال، فإن الهجمات مستمرة عبر خط وقف إطلاق النار المتفق عليه. وتواصل الأسلحة والمدفعية الثقيلة والأفراد العسكريون التدفق عبر الحدود من روسيا إلى الانفصاليين. والحدود لا تزال غير مؤمَّنة ويستمر احتجاز رهائن، بما في ذلك على الأراضي الروسية.

وفي غضون ذلك، اتخذت أوكرانيا خطوات كبيرة لتنفيذ أحكام بروتوكول مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك الإعلان مرتين عن وقف إطلاق النار من جانب واحد فيما واصل الانفصاليون إطلاق النار. وقد قيل إن أوكرانيا تعزز وجودها العسكري وتلجأ إلى التسليح.

والواقع أن أوكرانيا تحاول الإبقاء على خط وقف إطلاق النار المتفق عليه في ١٩ أيلول/سبتمبر. وقرار الانفصاليين المدعومين من روسيا تجاهل الخط ومحاولة الاستيلاء على مزيد من الأراضي لا يوفر أساسا لإعادة التفاوض على ذلك الخط. فالخط ينبغي ألا يتم التفاوض عليه لأن الانفصاليين استولوا على المزيد من الأراضي من خلال الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار منذ أيلول/سبتمبر.

لقد زُعم أن مطار دونيتسك ينبغي أن يخضع، بموجب اتفاقَيْ مينسك، لسيطرة الانفصاليين المدعومين من روسيا. والواقع أن خط التماس، وفقا لاتفاق مينسك المبرم في ١٩ أيلول/سبتمبر، ينبغي أن يمتد عبر مطار دونيتسك، وأن الاتفاق نص على أن جميع القوات ستتراجع بما لا يقل عن ١٥ كيلومترا على جانبي وقف إطلاق النار. والمطار كان سيظل أرضا محايدة لو نُفذَ اتفاقا مينسك على النحو المناسب. وقد وضع اتفاق ١٩ أيلول/سبتمبر إحداثيات محددة. وينبغي ألا يكون هناك أي غموض لا يمكن حله باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع.

إن ممثل الاتحاد الروسي يزعم أن أوكرانيا لن تستجيب للاقتراح الذي قدمه الرئيس بوتين مؤخرا. والواقع أنه لا داعي تماما للتفاوض على خطة سلام جديدة أو خط جديد لوقف إطلاق النار. ولا يزال أفضل سبيل لتفادي تصعيد النزاع يتمثل في اتفاقي مينسك المبرمين في أيلول/سبتمبر، اللذين ينصان على وقف القتال، والقيام برصد دولي للحدود، وإزالة جميع المعدات الروسية والأفراد الروسيين من الأرض الأوكرانية، والإفراج عن جميع الرهائن، وزيادة الحكم الذاتي الممنوح للمنطقة في إطار القانون الأوكراني. ما يقوم به الروس على ما يبدو ليس بتنفيذ لاتفاق مينسك، بل هو إعادة صياغة لخط السيطرة المبين فيه. وينبغي لروسيا والانفصاليين الذين تدعمهم الوفاء بالتزاماتهم التي تعهدوا بها في أيلول/سبتمبر، بدلا من محاولة إعاد فتح المفاوضات وفي الوقت ذاته زيادة مستوى العنف والهجمات بغية تغيير الحقائق على أرض الواقع. ونحن بحاجة إلى مواصلة تنفيذ اتفاق مينسك، وليس إلى المزيد من الإجراءات التي تلهينا عنه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أفهم أن السيدة باور لم تكن فصيحة بما يكفي في التعبير عن الموقف الأمريكي، وأن نائبتها اضطرت لتكرار بعض الأجزاء من بيانها. وأعرب عن أسفي لأن السفيرة باور قررت ألا تواصل معنا هذه المناقشة القائمة على المبادىء بشأن مسائل تتعلق بالسياسات العامة الدولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب ممثل أوكرانيا أخذ الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، لكن بلدي ذُكر عدة مرات خلال الدقائق القليلة الماضية. وسأدلي ببضعة تعليقات على ما يسمى بالحوار الوطني بشأن اللامركزية في أوكرانيا والحالة الإنسانية.

كما قال زميلي صباح أمس، فإننا أرسلنا إلى جميع أعضاء مجلس الأمن - بما في ذلك الوفد الروسي - معلومات عن الحالة الإجتماعية والإنسانية في دومباس وعما اتخذته حكومة أوكرانيا من تدابير لتلبية احتياجات المواطنين الأوكرانيين في دومباس. وكل شيء وارد في تلك الورقة، لذلك لا أدري لماذا كذب الزميل الروسي قائلا إننا لا نعلق على السياسة العامة لأوكرانيا في مجال الإدماج. والأمر متروك للحاضرين لكي يتخدوا قرارا.

وفيما يتعلق بالتعبئة، نعم إننا بصدد عملية إصلاح جيشنا، الذي دُمر تدميرا كاملا في السنوات الأخيرة. لماذا نقوم بذلك؟ بسبب الحقائق التي أُعرب عنها اليوم - توسيع الوجود العسكري الروسي في دومباس، بأوكرانيا، بآلاف الرعايا الروس وأسلحة متطورة للغاية. ولنا الحق في الدفاع عن أنفسنا. ولذلك السبب، فإننا نقوم بذلك بأنفسنا. واستنادا إلى مبدأ الأمم المتحدة المتمثل في الدفاع الجماعي عن النفس، طلبنا المساعدة من عدة بلدان ومنظمات. ولم يكن من السهل الحصول على استجابة؛ ولم نتوصل بأي أسلحة تعادل ما بحوزة الروس. ولذلك نفعل ما نحن بصدد القيام به حاليا من أجل الدفاع عن أنفسنا. وهذا حقنا.

أما فيما يتعلق بمسألة المواطنين الأوكرانيين، فإن الورقة التي ذكرت موجهة إلى المواطنين الأوكرانيين في دومباس الذين يواجهون التهديد الإرهابي. على من نطلق اسم الإرهابيين؟ على الذين قتلوا ركاب طائرة الرحلة MH-17. وإن الذين قتلوا القساوسة والذين قتلوا المدنيين إرهابيون وسيعتبرون إرهابيين في أي مكان، أيا كانت جنسيتهم وكيفما كان التهديد الذي يمثلونه. ونحن نشارك في الكفاح المشترك ضد الإرهاب. إنهم إرهابيون ويطلق عليهم ذلك الاسم لأن أعمالهم تدل على أنهم إرهابيون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد اي اسم آخر مدرج على قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.